

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة التاسعة شمال القاهرة

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار /حسن حسنين..... رئيس المحكمة

..... وعضوية السيدين الأستاذين المستشارين /صلاح محجوب ، وخليفة الجيوشى .....

..... الرؤساء بمحكمة استئناف القاهرة .....

وحضور الأستاذ / صلاح حمودة ..... رئيس النيابة

والسيدين / أحمد الهادى، وهشام حافظ ..... أمينى السر

أصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العامة رقم ٨٨٩٧ لسنة ٢٠١٣ جنايات مصر الجديدة

والمقيدة برقم ٧٥١ لسنة ٢٠١٣ كلى شرق القاهرة

ضد

١- محمد حسنى السيد مبارك..... حاضر

٢- جمال محمد حسنى السيد مبارك..... حاضر

٣- علاء محمد حسنى السيد مبارك..... حاضر

- من حيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين:

لأنهم فى غضون الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١١

بدائرة قسم مصر الجديدة

محافظة القاهرة

أولاً: المتهم الأول :-

١- بصفته موظفاً بموميا (رئيس جمهورية مصر العربية السابق) استولى، وسهل الاستيلاء بغير حق على أموال إحدى جهات الدولة، بمبلغ مائة وخمسة وخمسون مليوناً، وسبعمئة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً، من الميزانية العامة للدولة المخصصة لمركز الاتصالات برئاسة الجمهورية. وكان ذلك بأن أصدر تعليماته المباشرة وغير المباشرة إلى مرفوسيه برئاسة الجمهورية بتنفيذ أعمال انشائية وتشطيبات فى المقرات العقارية الخاصة به والمتهمين الثانى والثالث، وصرف قيمتها من رصيد الميزانية آتفة البيان. فنفذ المرفوسيين تلك التعليمات، إعتقاً منهم بمشروعيتها لأسباب

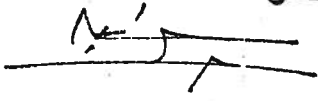
أحمد الهادى  
رئيس النيابة

معقولة. وقد ارتبطت هذه الجريمة، بجريمتي تزوير محررات رسمية، واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة. إذ أنه في ذات الزمان والمكان، وبصفته سالفة الذكر، ارتكب وآخرون حسنوا النية - موظفو رئاسة الجمهورية، وشركة المقاولون العرب، ومقاولوها من الباطن - تزويرا في محررات رسمية، هي فواتير ومستخلصات أعمال مراكز اتصالات الرئاسة، في الأعوام المالية من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٠/٢٠١١، حال تحريرها المختص بوظيفته بحمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - بناء على تعليماته التي اعتقدوا مشروعيتها لأسباب معقولة - بأن ضمنوا الفواتير والمستخلصات آنفة البيان، أعمالا عزوا بها زورا تنفيذها بمراكز اتصالات الرئاسة على خلاف الحقيقة، حال كونها نفذت بالمقرات العقارية الخاصة به والمتهمين الثاني والثالث، على النحو المبين بالتحقيقات، واستعمل المحررات المزورة سالفة الذكر فيما زورت من أجله، بأن أصدر تعليماته بتقديمها للمختصين بوزارة الإسكان، محتجين بصحة ما ورد بها، لصرف قيمتها خصما من الميزانية السالفة، مع علمه بتزويرها على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- بصفته آنفة البيان، أضر عمدا بأموال وصالح جهة عمله. بأن ارتكب الجناية موضوع الإتهام السابق، مما أهدر عليها مبلغا ماليا قدره - مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً - قيمة تكلفة الأعمال موضوع التهمة الأولى دون وجه حق.

#### المتهمان : الثاني والثالث :-

إشتراكا مع المتهم الأول، بطريقي الاتفاق والمساعدة، في ارتكاب الجنايتين موضوع التهمتين السابقتين، بأن اتفقا معه على ارتكابهما، وساعدها بعدم دفع قيمة الأعمال التي تمت في المقرات العقارية الخاصة بهما من مالهما الخاص، وتم صرف قيمة الأعمال سالفة الذكر من ميزانية الدولة المخصصة لمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية دون وجه حق، فوَقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق، وتلك المساعدة، على النحو المبين بالتحقيقات.

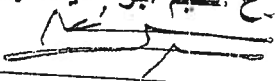


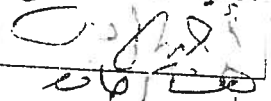
أ. ل. د.  
ه. ل. د.

- وقد أحيل المتهمون إلى هذه المحاكمة، لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف، الوارد بأمر الإحالة.  
- وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة.

### المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى، حسبما استقرت في يقين المحكمة، واطمان إليها وجدانها، مستخلصة من مطالعة سائر أوراقها، وما تم فيها من تحقيقات، وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة، تتحصل في أن المتهم الأول محمد حسنى السيد مبارك، بصفته موظفا عموميا (رئيس جمهورية مصر العربية سابقا) قبل مباشرة مهام منصبه، أقسم بالله العظيم، أن يحترم الدستور والقانون. وكان من سلطاته إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها. وأنه كسائر المواطنين خاضع لأحكام الدستور والقانون. ومن واجبات وظيفته الحفاظ على المال العام، ومنع العدوان عليه. إلا أنه حدث في قسمه، وأساء استغلال وظيفته، فاستولى لنفسه، كما سهل أنجليه المتهمين الثانى، جمال محمد حسنى السيد مبارك، والثالث، علاء محمد حسنى السيد مبارك، الاستيلاء بغير حق على المال العام المملوك للدولة، بنية تملكه وإضاعته على ماله، وذلك بمبلغ جملته ٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ جنيهها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً)، ذلك أنه منذ تولى الشاهد الأول المهندس عمرو محمود محمد خضر، مهام وظيفته بالسكرتارية الخاصة فى شهر نوفمبر ٢٠٠١، أصدر له المتهم الأول بصفته، تعليمات شفوية مباشرة، وأخرى غير مباشرة عن طريق اللواء جمال عبد العزيز، رئيس السكرتارية الخاصة برئاسة الجمهورية، مفادها أنه - أى المهندس المذكور - مختص وظيفياً، بتنفيذ أوامر وتعليمات المتهم الأول وسائر أفراد أسرته، وكذا تلبية جميع طلباتهم من أعمال، أو توريدات تتم وتنفذ فى ممتلكاتهم الخاصة، مع خصم قيمتها من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، المدرجة بميزانية وزارة الإسكان. وهو ذات ما كان يسير عليه العمل قبل شغل المهندس المذكور لوظيفته. ونفاذاً لذلك، أصدر له المتهمين الثلاثة، ومعظم أفراد أسرهم، العديد من التعليمات والطلبات بإجراء أعمال إنشائية، وتشطيبات، وتوريدات أثاث ومعدات وغيرها، فى العقارات المملوكة لهم ملكية خاصة وهى، مقر إقامة المتهم الأول، وأفراد أسرته بفيلا بشارع حليم أبو سيف بمصر





الجديدة، ومقر آخر لإقامتهم في خمس فيلات بمنطقة الجولف بشرم الشيخ، ومزرعة النصر  
بجمعية أحمد عرابي بطريق مصر/ الإسماعيلية الصحراوي، وهي عبارة عن قطعتي أرض،  
أولهما مساحتها عشرون فدانا، والثانية بمساحة خمسة أفدنة. وشقة سكنية ومخزن بشارع  
نهر و بمصر الجديدة. وفيلتين بمارينا بالساحل الشمالي. وشقتين كل منها في طابق بأبراج  
عثمان بشارع السعادة بمصر الجديدة. ومكتب المتهم الثاني بمقر الحزب الوطني بالقاهرة.  
وأرض بمنطقة النهضة بشرم الشيخ. وفيلا رقم ٦١ بأرض الجولف بالتجمع الخامس  
بالقاهرة (القطامية). وشقة بمصر الجديدة كان يشغلها المتهم الأول إبان عمله قائدا للقوات  
الجوية. ومكتب خاص بزوجة المتهم الأول بمركز "سي تي ستارز" التجاري بالقاهرة. ومقبرة  
خاصة بالعائلة. وقد تم تنفيذ بعض هذه الأعمال والتوريدات، بمعرفة شركة المقاولون العرب  
بطريق التنفيذ الذاتي، أي بمعدات وموظفي الشركة، والباقي منها، تم تنفيذه بمعرفة مقاولين  
من الباطن قرر أصحاب بعضها .. الذين أمكن سماع أقوالهم بالتحقيقات - بتنفيذ كل منهم  
لجزء من هذه الأعمال، وكانوا يحررون عنها فواتير يقدموها إلى المهندس المختص برئاسة  
الجمهورية لإتمامها، وصرف قيمتها لهم من شركة المقاولون العرب. وكان المختصون  
برئاسة الجمهورية، تنفيذا لتعليمات المتهم الأول، وتلبية لطلبات المتهمين جميعا، يطلبون  
من المقاولين من الباطن، ألا يثبتوا بالفواتير أماكن تنفيذ هذه الأعمال، أو أن يثبتوا فيها أن  
الأعمال تم تنفيذها في مراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية وليس في أماكن تنفيذها  
الحقيقية، حتى يمكنهم صرف مستحقاتهم، وذلك بزعم المحافظة على سرية وأمن الرئاسة.  
فكانوا يقومون بذلك بحسن نية، معتقدين مشروعيتها لأسباب معقولة، ودون علمهم بمصدر  
الأموال المنصرفة لهم. وبموجب هذه الحيلة، يكون المتهم الأول بصفته، قد استولى لنفسه،  
كما سهل لنجليه المتهمين الثاني والثالث، الاستيلاء بغير حق على المال العام، بنية تملكها،  
وإضاعته على الدولة مالكة هذا المال. وقد ارتبطت هذه الجريمة ارتباطا لا يقبل التجزئة،  
بجريمتي التزوير في محركات رسمية، واستعمالها مع العلم بتزويرها. ذلك أن الفواتير  
والمستخلصات الخاصة بهذه الأعمال، والتي تم تنفيذها بواسطة المقاولين من الباطن، كان  
بعضها لا يثبت بها عمدا مكان التنفيذ، وكان البعض الآخر يتضمن بيانات مخالفة للحقيقة  
عن مكان التنفيذ، على التفصيل سالف البيان، وذلك لسر وإخفاء جريمتي الاستيلاء بغير

أحمد عرابي  
د. م. م. م.

حق على المال العام، وتسهيل ذلك للغير، كما قام المقاولون من الباطن بتقديم هذه الفواتير المزورة للمختصين برئاسة الجمهورية، وهما الشاهدان الأول عمر محمود محمد خضر، والثاني محيي الدين عبد الحكيم ابراهيم فرهود، لاعتمادها منهما أو من أحدهما، ثم إرسالها إلى شركة المقاولون العرب لمراجعتها حسابيا، والتوقيع باعتمادها من المختصين بها، وإدراجها في مستخلصات هذه الشركة مضافا إليها أعمال التنفيذ الذاتي، وخصم قيمتها من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية المدرجة بميزانية وزارة الإسكان، ثم ترسل هذه المبالغ إلى شركة المقاولون العرب، نصرفها إلى مستحقيها. وكل ذلك كان يتم بحسن نية من مقاولي الباطن، والمختصين بشركة المقاولون العرب، ووزارة الإسكان، تنفيذا لأوامر المتهم الأول بصفته ويعلمه وموافقته، وتلبية لطلبات نجليه المتهمين الثاني والثالث، مع علم المتهمين الثلاثة بسداد قيمة هذه الأعمال من المال العام وليس من أموالهم الخاصة. وقد ترتب على ذلك أيضا إضرار المتهم الأول بصفته ضرا جسيما بالمال العام، هو قيمة الأعمال والتوريدات التي تمت في عقارات المتهمين الخاصة، واشتراك المتهمين الثاني والثالث مع المتهم الأول بصفته بطريقي الإتفاق والمساعدة، في جميع الجرائم المشار إليها سلفا. بأن اتفقا مع والدهما المتهم الأول على ارتكابها، وساعداه في ذلك بإصدار تعليماتهما إلى المختصين برئاسة الجمهورية بتنفيذ أعمال إنشائية، وتشطيبات، وتوريد معدات وأثاث وغيرها، في العقارات المملوكة لهما ولوالدهما المتهم الأول، وتم تنفيذها بالفعل وفق طلباتهما، مع علمهما واتجاه إراتهما لخصم قيمتها وتكلفتها، من المال العام وليس من أموالهما الخاصة، باستخدام الحيلة سالمة البيان. وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

وقد أورى تقرير لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، أن عدد فواتير مقاولي الباطن عن الأعمال التي تم تنفيذها بالمقرات الخاصة بالمتهمين الثلاثة وأفراد أسرهم والتي تيسر للجنة الاطلاع عليها هو ١٣٣٦ (الف، وثلاثمائة، وست وثلثون) فاتورة قيمتها الإجمالية ١٠٥٩٩٧٥٨١ جنيها (مائة وخمسة مليون، وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفا، وخمسمائة وواحد وثمانون جنيها)، وذلك عن الفترة من العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، وتم إدراج هذه الأعمال في مستخلصات شركة المقاولون العرب عن مشروع مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، وتقديمها لوزارة الإسكان بعد إضافة نسبة

أحمد  
٢٠١٠/٢٠١١

الأرباح والمصاريف الإدارية الخاصة بشركة المقاولون العرب، لتصبح قيمتها الإجمالية مبلغ قدره ١٢٥٧٧٩٢٣٧ جنيها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً)، وتم صرف قيمتها خصماً من موازنة مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، المدرجة بميزانية وزارة الإسكان.

كما انتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بصلحة الطب الشرعي، إلى أنه قد ثبت من المضاهاة، أن كل من محيي الدين عبد الحكيم إبراهيم، وعمرو محمود محمد خضر، هو المحرر لتوقيعاته المنسوبة إليه، والثابتة على المستندات موضوع الفحص، والمذكورة تفصيلاً بالجدول المرفق بالتقرير. وهي عبارة عن فواتير بيع، صادرة من شركات عديدة، عن سنوات مختلفة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، موجهة إلى شركة المقاولون العرب للصرف، وثابت عليها توقيعات بطريق الفرمة. وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالتقرير.

وقد ثبت من التحقيقات، قيام المتهمين الثاني والثالث بسداد مبلغ وقدره ١٠٤٥٨٢٢١٩ جنيهاً (مائة وأربعة مليوناً، وخمسمائة واثنان وثمانون ألفاً، ومائتان وتسعة عشر جنيهاً) من أموالها الخاصة لحساب وزارة الإسكان.

وحيث إن الواقعة بدسورتها المتقدمة، قد قام الدليل اليقيني على ثبوتها في حق المتهمين الثلاثة، وصح نسبتها إليهم، مما شهد به بالتحقيقات كل من، عمرو محمود محمد خضر، ومحيي الدين عبد الحكيم منصور أحمد منصور، المهندسين بالسكرتارية الخاصة لرئاسة الجمهورية، وعبد الحكيم منصور أحمد منصور، المهندس بشركة المقاولون العرب، وشفيق محمود علي البناء، وكيل وزارة برئاسة الجمهورية سابقاً، والمقاولون من الباطن، طارق شوقي عبد الحميد عبد العزيز، وعمرو محمد مراد كمال سليط، وأحمد كوثر أحمد حسين سري، وحسن هاشم علي محمد، وماجد ممدوح فوزي ناصر، وإسماعيل رشاد جاد عطا الله، وسعيد زكي محمد يوسف، وتامر محمد صبحي عبد الخالق حسن، وأسعد سلامة عطية أسعد، وطارق إبراهيم إبراهيم يوسف علي، وشادي شوقي عبد الحميد عبد العزيز، وأشرف السيد محمد مسعود، ومحمد فؤاد سيد علي، وعبد العزيز محمد فتح الله عبد العزيز، وسمير شحاتة شعبان سلطان، وأمير زياد الصحن محفوظ، ونبيل يوسف عبد الله، وظاهر محمد

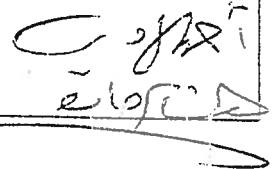
الدين عبد العظيم عطية البيومي، وهشام إبراهيم غراب، ورووف كلود جيورج عبد الله،  
وحامد فتحي حامد محمد، ومحمد نبين محمد إمام، وضممراني حسين ضممراني، وسعد السيد  
السيد العباسي، ومحمد سمير السيد محمد، وأحمد محمود علي البنا، ومحمد علي جابر  
دغش، وعلاء صادق متولى عطا الله، وعادل حمدي فهيم العزب الليثي، ومحمد محمود منير  
فهيم عزب، وسامى محمود أبو العلا، وغريب حامد غريب أحمد، سعيد عبد الرحمن يس  
صيام، ومحمد سامى أحمد محمد الشياش، وطارق محمد فاروق أحمد، وصبرى فرج  
مصطفى، وأحمد حسين الصادق الأشعل، وعماد عصام الدين علي ريان، وياسر عبد السلام  
محمد عباس، ومحمد محمد حسين عنابي، وعضو هيئة الرقابة الإدارية، معتصم محمد  
فتحي، وما أوري إليه تقرير لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وما انتهى إليه تقرير  
قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، وما أقر به بالتحقيقات المتهمان  
الثاني والثالث.

فقد شهد بتحقيقات النيابة العامة، الشاهد الأول، عمرو محمود محمد خضر، المهندس  
بالسكرتارية الخاصة لرئاسة الجمهورية، أنه خلال فترة عمله منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١ ،  
أصدر له المتهم الأول تعليمات شفوية مباشرة، وأخرى غير مباشرة عن طريق اللواء جمال  
عبد العزيز رئيس السكرتارية الخاصة مفادها، أن مهام وظيفته هي تنفيذ الأوامر والتعليمات  
التي تصدر من المتهم الأول شخصيا، أو من سائر أفراد أسرته، وتابية جميع ما يطلبونه من  
أعمال وتوريدات، وخصم قيمتها من الميزانية المخصصة لمراكز الإتصالات برئاسة  
الجمهورية حفاظا على السرية والأمن. وهو ذات ما كان يسير عليه العمل من تولى هذه  
الوظيفة قبله وهو المهندس شفيق محمود علي البنا (الشاهد الرابع). وأضاف أنه نفاذا لهذه  
التعليمات، تلقى من المتهمين الثلاثة وزوجاتهم، العديد من الطلبات بإجراء أعمال إنشائية،  
وتشغيلات، وتوريد أثاث ومعدات وأدوات كهربائية وغيرها، وتم تنفيذها في العقارات

عثمان بشارع السعادة بمصر الجديدة. ومكتب المتهم الثانى بمقر الحزب الوطنى بالقاهرة. وأرض بمنطقة النهضة بشرم الشيخ. وفيلا بأرض الجولف بالتجمع الخامس بالقاهرة. وشقة بمصر الجديدة كان يشغلها المتهم الأول إبان عمله قائدا للقوات الجوية. ومكتب زوجة المتهم الأول بالمركز التجارى "سىتى ستارز" بالقاهرة. ومقبرة خاصة. وقد تم تنفيذ بعض هذه الأعمال والتوريدات بمعرفة شركة المقاولون العرب بطريق التنفيذ الذاتى أى بمعدات وموظفى الشركة، والباقى منها تم تنفيذه بمعرفة متاولين من الباطن، وكان القائمون بالتنفيذ يعبروا عن هذه الأعمال والتوريدات فواتير حقيقية يحتفظ بها فى مسكنه، وقد أرشد عنها، وتم ضبطها لديه، وأخرى غير حقيقية تفيد أن هذه الأعمال والتوريدات قد تمت فى مراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، ويقوم هو أو الشاهد الثانى أو هما معا باعتمادها، وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة، تصرف قيمتها للمقاولين من الباطن عن طريق شركة المقاولون العرب خصما من الميزانية المخصصة لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية بوزارة الإسكان، وكان ذلك بتعليمات من المتهم الأول، وبعلم المتهمين الثلاثة وموافقهم. وأنه كان يعتقد مشروعة تلك الأعمال والتوريدات لتعلقها بسرية وأمن رئاسة الجمهورية.

كما شهد بذات التحقيقات، الشاهد الثانى، محيى الدين عبد الحكيم ابراهيم فرهود، المهندس بالسكرتارية الخاصة برئاسة الجمهورية، بمضمون ما شهد به الشاهد السابق من أن جميع الأعمال، والتوريدات، تم تنفيذها فى العقارات الخاصة المملوكة للمتهمين الثلاثة، وكانت تقدم عنها فواتير تفيد خلافا للحقيقة، تنفيذها بمراكز الاتصالات التابعة لرئاسة الجمهورية، ويقوم هو أو الشاهد الثانى أو هما معا باعتمادها، وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة تصرف قيمتها للمقاولين القائمين بالتنفيذ من شركة المقاولون العرب خصما من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، المدرجة بميزانية وزارة الإسكان، وكان ذلك بعلم المتهمين الثلاثة وموافقهم، وأن كل ذلك كان يتم بناء على تعليمات مباشرة من المتهم الأول، أو تعليمات منه غير مباشرة عن طريق اللواء جمال عبد العزيز رئيس السكرتارية الخاصة، وأنه قد حضر بنفسه بعضها، وكان يعتقد مشروعة تلك الأعمال والتوريدات لتعلقها برئاسة الجمهورية.





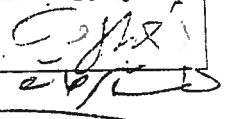


وشهد أيضا بالتحقيقات، الشاهد الثالث، عبد الحكيم منصور أحمد منصور، المهندس بشركة المقاولون العرب، أنه لا علاقة له مطلقا بالمقاولين من الباطن، وكان مختصا فقط بالمراجعة الحسابية للفواتير الواردة منهم والمعتمدة من المختصين برئاسة الجمهورية عن الأعمال التي تمت في مراكز اتصالات الرئاسة، ويقوم بمراجعة أسعارها والتوقيع عليها، وإدراجها في مستخلصات الشركة التي يعمل لديها مع الأعمال الأخرى التي تمت بطريق التنفيذ الذاتي بمعرفة الشركة، ثم ترسل إلى وزارة الإسكان لصرف قيمتها من الميزانية المخصصة لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية.

وقرر بشهادته بالتحقيقات، الشاهد الرابع، شفيق محمد علي البنا، وكيل وزارة برئاسة الجمهورية سابقا، أنه عمل مسنولا عن الشئون الفنية منذ عام ١٩٩٠ حتى تاريخ انتهاء خدمته في ٢٠٠٠/١١/١٨، وكان مختصا بالإشراف على جميع الأعمال التي يكلف بها من المتهم الأول، وزوجته، وولديه المتهمين الثاني والثالث، وعائلاتهم، ويتم تنفيذها في مقر إقامتهم بشارع حلیم أبو سيف بمصر الجديدة، وكذلك في مزرعة النصر بجمعية أحمد عزابی بطريق القاهرة/ الاسماعيلية الصحراوي، ومكاتب المتهمين الثاني والثالث بشارع السعادة بأبراج عثمان بمصر الجديدة، وشقة المتهم الثالث، بشارع نهر بمصر الجديدة، مزرعة بطريق القاهرة/ بلبیس، وهذه الأعمال عبارة عن تشطيبات، وتجديدات، وتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، وكانت تحرر عنها فواتير ومستخلصات غير حقيقية مفادها أن هذه الأعمال والتوريدات قد تمت في مراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية وليس في مكان تنفيذها الحقيقي. وأن جميع هذه الأعمال تبلغ في حينها للمتهم الأول، وكانت لا يتم تنفيذها إلا بموافقة وأوامر مسبقة منه، وبعلمه وعلم المتهمين الثاني والثالث، بأن قيمة جميع هذه الأعمال تدفع من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية وليس من أموالهم الخاصة.

وتضمنت شهادة طارق شوقي عبد الحميد عبد العزيز بالتحقيقات، أنه صاحب مكتب آل حميد للمقاولات، وخلال الفترة من شهر أبريل ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠١٠، كان يكلفه الشاهد الأول، بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات داخلية، وخارجية، وأرضيات، وتوريد مفروشات، وأثاث، وأخشاب، وماكينات تصوير مستندات، وأعمال أخرى متنوعة، في المقرات الخاصة بالمتهمين، الكائنة بمقر إقامة رئيس الجمهورية السابق (المتهم الأول)، وشقة بشارع





نهر و بصير الجديدة، وفيلا بأرض الجولف بالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين الأول والثاني، حفاظا على السرية والأمن بالرئاسة.

وأفاد عمرو محمد مراد كمال سليط، بشهادته بالتحقيقات، أنه صاحب ومدير شركة الماسة للمقاولات، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠، كلفه الشاهد الثاني بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات داخلية وخارجية، وتوريد وتركيب مصاعد، وأدوات كهربائية، ومفروشات، وزراعات، وأعمال أخرى متنوعة في العقارات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلا بالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن.

وذكر بشهادته بالتحقيقات، أحمد كوثر أحمد حسين سرى، مدير شركة سويسكو للهندسة والمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ كان مكلفا من الشاهد الثاني بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات داخلية، وخارجية، ورخام، وتوريد مشتروات، وأعمال هدم وبناء، وأعمال أخرى متنوعة، في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة

مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وشقتين بعمارات المي لاندي بمصر الجديدة، وفيللا بأرض الجولف بالتجمع الخامس، وبمزرعة بجمعية احمد عرابي. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.

كما شهد بذات التحقيقات، ماجد ممدوح فوزى ناصر، المدير بالشركة المصرية للتجارة والمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، كان يكلف من الشاهد الثانى بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريد رخام، وأعمال خرسانية، وخشبية، وكهربائية، ومفروشات، وأعمال أخرى متنوعة، فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة فى مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيللا بالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التى أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن برئاسة الجمهورية.

وأورد شهادة اسماعيل رشاد جاد عطا الله بالتحقيقات، أنه مدير شركة إن للتوريدات العمومية، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠، كان يكلف من الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريد أعمال سباكة، وحدادة، وزراعة، وأدوات مكتبية، وأعمال أخرى متنوعة فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة فى مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيللا بالتجمع الخامس، والجولف بالقاهرة، ومزرعة بجمعية عرابي، وفيلات فى شرم الشيخ، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التى أفادت تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.

وأفادت شهادة سعيد زكى محمد يوسف بالتحقيقات، أنه صاحب شركة قباء للهندسة والمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، كلفه الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريد وتركيب أدوات كهربائية، وشبابيك وأبواب، وألوميتال، وأعمال أخرى متنوعة، فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة فى مقر إقامة الرئيس السابق

أحمد  
محمد

ب  
ش  
به  
ال  
ح  
ل

(المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن بالرئاسة.

كما شهد بالتحقيقات، تامر محمد صبحي عبد الخالق حسن، أنه صاحب شركة الجولف للمقاولات، وخلال الفترة من أوائل عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١، كان يكلفه الشاهد الأول بتنفيذ توريدات وأعمال خشبية وأخرى متنوعة في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة التي أفادت تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن.

وشهد بذات التحقيقات، أسعد سلامة عطية أسعد، صاحب شركة المحبة للمقاولات، أنه خلال عام ٢٠٠٣، كان يكلف من الشاهد الأول أو الثاني بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريد تكيفات، وسباكة، وأدوات كهربائية، وأعمال أخرى متنوعة في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بالتجمع الخامس وشرم الشيخ، ومزرعة احمد عرابي، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.

ومؤدى شهادة طارق ابراهيم يوسف على بالتحقيقات، أنه مدير شركة المجموعة الهندسية للمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، كان يكلفه الشاهد الأول أو الثاني بتنفيذ إنشاءات وتشطيبات وتوريد أدوات كهربائية وأعمال أخرى متنوعة في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بالتجمع الخامس، ومزرعة أحمد عرابي، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية بناء على طلب الشاهدين المذكورين حفاظا على السرية والأمن برئاسة الجمهورية.

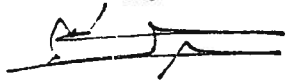
سبحان

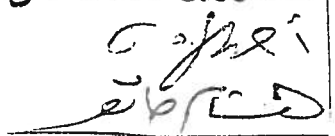
أحمد  
عبد  
المنعم

وقد ورد بشهادة شادى شوقى عبد الحميد عبد العزيز بالتحقيقات، أنه صاحب شركة الشادى للمقاولات، وخلال الفترة من العام ٢٠٠٩ حتى قيام الثورة فى ٢٠١١، كلفه الشاهدان الأول والثانى بتنفيذ إنشاءات، وتوريد ادوات كهربائية، وماكينات خاصة بالزراعة، وأعمال أخرى متنوعة فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة فى مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات الجولف بالقطامية، ومزرعة أحمد عرابى، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التى أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن، وكان يعمل مع والده قبل هذه الفترة، ويقوم والده بذات الأعمال وبنفس الطريقة المذكورة.

وتضمنت شهادة أشرف السيد محمد مسعود بالتحقيقات، أنه مدير مكتب الرحمة للمقاولات والتوريدات، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، كان يكلف من الشاهد الأول والثانى، بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريد أجهزة إضاءة، وتكييفات، وأعمال أخرى متنوعة فى العقارات الكائنة بمقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التى أفادت خلافا للحقيقة تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن برئاسة الجمهورية.

وشهد بالتحقيقات، محمد فواد سيد على، صاحب شركة الروان للمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ١٩٧٩ حتى ٢٠١١، كلفه الشاهدان الأول والثانى وقبلهما آخرون برئاسة الجمهورية، بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات رخام، وأعمال أخرى متنوعة فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة فى مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وشقتين بشارع نهرو بالميرلاند، وفيلات بشرم الشيخ، وباتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التى أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.





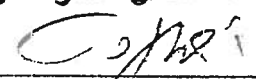
وأفادت شهادة عبد العزيز محمد فتح الله عبد العزيز بالتحقيقات، أنه صاحب شركة شاتر للاستيراد، وخلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، كان يكلف من الشاهدين الأول والثاني بتنفيذ تشطيبات، وتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وبالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن.

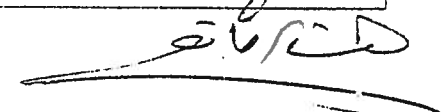
وشهد بذات التحقيقات، سمير شحاتة شعبان سلدطان، صاحب شركة القيصر للمقاولات، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١، كان يكلفه الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، في المقرات الخاصة بالمتهمين، الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، ومزرعة بجنعية أحمد عرابي، وعقار بارض الجولف بالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهد المذكور، حفاظا على السرية والأمن بالرئاسة.

وشهد كذلك بالتحقيقات، أمير زياد الصحن محفوظ، مصانع الصحن للأخشاب، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨ كلفه الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وأرض الجولف بالتجمع الخامس بالقاهرة الجديدة، وفيلات بمارينا بالساحل الشمالي. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهد المذكور، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.

وقرر أيضا بشهادته بالتحقيقات، نبيل يوسف عبد الله، صاحب شركة سيراج للإضاءة، أنه خلال الفترة من من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ كان يكلفه الشاهد الأول بتنفيذ توريدات







وحدات إضاءة، ولوازم كهربائية، وكابلات، وأعمال أخرى متنوعة لمقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

كما أوردت شهادة طاهر محمد ممذوح حلمي الشيخ بالتحقيقات، أنه صاحب شركة تارجت لتنسيق وزراعة الحدائق، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠، كلفه الشاهد الأول بعمل حدائق، وشبكات مياة، ونوريد زراعات، وأشجار وغيرها من الأعمال الأخرى في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وثلاث فترات خاصة بالمتهمين الثلاثة والكاننة في شرم الشيخ. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية بناء على طلب الشاهد المذكور حفاظا على السرية والأمن برئاسة الجمهورية.

وقرر علاء الدين عبده عبد الجواد بشهادته بالتحقيقات، أنه مهندس بشركة ماتريكس للمقاولات العامة والتوريدات. وخلال عام ٢٠١٠، كان يكلف من الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتوريد كابلات، وأعمال كهربائية، في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهد المذكور، حفاظا على السرية والأمن بالرئاسة.

ومؤدى شهادة عبد العاطى أحمد البغدادى بالتحقيقات، أنه مدير مكتب البغدادى للمقاولات. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، كلفه الشاهد الثانى بتنفيذ أعمال حفر، وهدم، وتوريدات رمل وزلط، وتوريدات وأعمال أخرى متنوعة، فى المقرات الخاصة بالمتهمين الكاننة فى جمعية أحمد عرابى، وشرم الشيخ، وفيللا بأرض الجوانف. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهد المذكور، حفاظا على السرية والأمن.

وورد بشهادة صلاح الدين عبد العظيم عطية البيومى بالتحقيقات، أنه رئيس مجلس إدارة شركة الحجاز ستايل، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، كان يكلف من

أحمد  
عبد

الشاهد الأول أو الثاني بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات وأعمال خشبية، وأخرى متنوعة في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وفلا بأرض الجولف بالطامية، ومكتب حرم الرئيس السابق (المتهم الأول) بالمركز التجارى بسيتى ستارز، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، حفاظا على السرية والأمن بالرئاسة.

وشهد كذلك بالتحقيقات، هشام ابراهيم غراب، مهندس حر. أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ كلفه الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات، وتوريدات أثاث، وأعمال أخرى متنوعة في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في فيلا بالطامية، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، وأقر بعد إطلاعها عليها أنها صادرة منه، وقد أفادت خلافا للحقيقة تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية.

كما أفادت شهادة رؤوف كلود جورج عبد الله بالتحقيقات، أنه مدير شركة مدمونيل للرخام، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، كان يكلفه الشاهد الأول، بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات رخام، وأعمال أخرى متنوعة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب، وبتعليمات من الشاهد الأول، كان يثبت بالفواتير خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، حفاظا على السرية والأمن.

وقد تضمنت شهادة حامد أفتحي حامد محمد بالتحقيقات، أنه مدير شركة فتحى حامد للتجارة والمقاولات. وخلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨، كان يكلف بتنفيذ تشطيبات، وأعمال صحي، وتوريد شبكات مياة وصرف وري، وأعمال أخرى متنوعة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وخمس فيلات بشرم الشيخ، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وشهد أيضا بذات التحقيقات، محمد نبيل محمد إمام، مدير شركة الإمام للهندسة والمشروعات. أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ كان يكلف من الشاهد الأول بتنفيذ أعمال تكييف مركزى، وأعمال أخرى متنوعة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم

محمد

أحمد

للشهادة

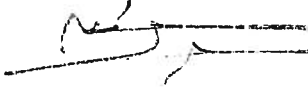


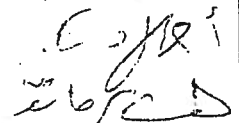
(الأول) بشارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب، بعد تقديمه الفواتير اللازمة.  
وقرر ضمرائي حسين ضمرائي في شهادته بالتحقيقات، أنه صاحب مكتب مقاولات عباد الرحمن. وخلال عام ٢٠١٠، كلفه الشاهد الثاني بتنفيذ أعمال خرسانية، وحفر، وتوريد رمل وزلط، وأعمال أخرى متنوعة إلى الفيلا ١٦١ بأرض الجولف. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهد المذكور، حفاظا على سرية وأمن الرئاسة.

كما شهد بالتحقيقات، سعد السيد السيد العباسي، مهندس عمر، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ كان يكلف من الشاهد الأول وآخرين من المختصين برئاسة الجمهورية، بتنفيذ أعمال توريد تكييفات، وأعمال أخرى متنوعة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وقام بصرف قيمة بعضها نقدا، والباقي من شركة المقاولون العرب بموجب شيكات بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وشهد بذات بالتحقيقات، محمد سمير السيد محمد، رئيس مجلس إدارة شركة سبلكت الدولية للمقاولات، أنه في شهر سبتمبر ٢٠١٠، كلفه الشاهد الأول بتنفيذ وتوريدات أعمال رخام وجرانيت وأعمال أخرى متنوعة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وتضمنت شهادة أحمد محمود علي البنا بالتحقيقات، أنه رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الألمانية لصناعات البناء. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠، كلفه الشاهدان الأول والثاني بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات خشبية، وأعمال أخرى في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، ومزرعة في جمعية عرابي، وشقة بشارع نهرو بمصر الجديدة، وفيلا بأرض الجولف بالقاهرة الجديدة. وفيلا ١٦١ بمرتفعات القطامية بالتجمع الخامس، وقام بصرف قيمتها من الشاهدين المذكورين بعد تقديمه الفواتير اللازمة.



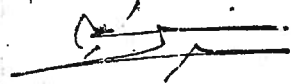


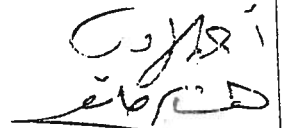
وشهد بذات التحقيقات أيضا، محمد على جابر دغش، مدير عام مؤسسة دغش، أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ كان يكلف من الشاهد الأول بتنفيذ إنشاءات تندي وشمسيات ومظلات وتشطيبات وتوريدات وأعمال أخرى متنوعة في الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وشهد بالتحقيقات، علاء صادق متولى عطا الله، أنه مهندس حر، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، كان يكلفه الشاهد الأول وآخرين بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات، وتوريدات رخام، وأعمال أخرى، في المقرات الخاصة بالمتهمين الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلات بشرم الشيخ، ومزرعة في جمعية عراقى، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة، نوعيات وتوريدات مختلفة وبدون تحرير تاريخ ومكان التنفيذ، وكان ذلك بناء على طلب الشاهد المذكور حفاظا على السرية والأمن.

وقرر عادل حمدي فهميم العزب النيثى في شهادته بالتحقيقات، أنه عضو مجلس إدارة شركة مون للمقاولات المتخصصة، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ كان يكلفه الشاهدان الأول والثانى، بتنفيذ إنشاءات، وتشطيبات داخلية وخارجية، وتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، في العقارات الخاصة بالمتهمين، الكائنة في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وفيلا بأرض الجولف بالقاهرة الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة، التي أفادت خلافا للحقيقة تمام التنفيذ بمراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية، بناء على طلب الشاهدين المذكورين، حفاظا على السرية والأمن برئاسة الجمهورية.

وشهد أيضا بالتحقيقات، محمد محمود منير فهمى عزب، رئيس مجلس إدارة شركة كنولكس، أنه في عام ٢٠١٠، كلف من الشاهد الأول، بتوريد وتركيب مطبخ، وأعمال أخرى في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.





وشهد بذات التحقيقات، سامي محمود أبو العلا، مدير عام شركة التقنية للإستيراد، أنه في عام ٢٠٠٣، كلفه الشاهد الأول، بتنفيذ وتوريد قطع غير، وظلمبات مياة، في مزرعة النصر بجمعية أحمد عرابي بطريق القاعرة/ الإسماعيلية الصحراوي، المملوكة للمتهم الثالث، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

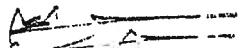
كما شهد بالتحقيقات، غريب حامد غريب أحمد، رئيس قسم الصيانة بشركة هتو، أنه في عام ٢٠٠٩ تقريبا، كلف بتوريد وتركيب تكيينات وأعمال أخرى متنوعة في مكتب بشارع السعادة بمصر الجديدة وعدة أماكن أخرى. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

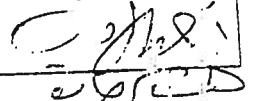
وتضمنت شهادة سعيد عبد الرحمن يس صيام بالتحقيقات، أنه المدير التنفيذي بشركة ممفيس للتجارة والمقاولات، وكان يكلف من الشاهد الأول وآخرين من رئاسة انجهمورية، بتنفيذ أعمال كهرباء، وأخرى متنوعة، في مقر الرئاسة بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وأفادت شهادة محمد سامي أحمد محمد الشيكشي بالتحقيقات، أنه صاحب شركة مقاولات عامة، وخلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، كان يكلف من الشاهد الأول، بتنفيذ تشطيبات متنوعة، في مقر إقامة الرئيس السابق (المتهم الأول) بمصر الجديدة، وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

وأوردت شهادة طارق محمد فاروق أحمد بالتحقيقات، أنه مهندس حر، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧، كلفه الشاهد الأول، بتنفيذ إنشاءات خرسانية، وعمل تشطيبات، وأعمال أخرى متنوعة، في الفيلات الكائنة في شرم الشيخ. وقام بصرف قيمتها من شركة المقاولون العرب بعد تقديمه الفواتير اللازمة.

كما شهد بذات التحقيقات، صبري فرج مصطفى، المدير العام بالجهاز المركزي للمحاسبات، أنه رأس لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، راطعت اللجنة على قرار تشكيلها ومهمتها، ونفاذا لذلك اطلعت على التحقيقات وكافة المستندات المرفقة بها، وانتقلت إلى شركة المقاولون العرب، ووزارة الإسكان، واطلعت على ملفاتها، وأرفقت صورة منها بالتقرير، واستمعت إلى أقوال بعض أصحاب شركات مقارلي الباطن الذين تيسر سماع





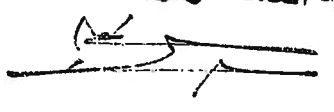
أقوالهم، وبعض العاملين المختصين بوزارة الإسكان، ورئاسة الجمهورية، وشركة المقاولون العرب، للوقوف على الإجراءات المتبعة، والدورة الاستندية فيما تم من أعمال وتوريدات. وانتهت اللجنة إلى أن عدد فواتير مقاولي الباطن، والتي تيسر للجنة الاطلاع عليها، عن الأعمال التي تم تنفيذها بالمقرات المملوكة ملكية خاصة للمتهم للمتهمين الثلاثة، هو ١٣٣٦ (الف، وثلاثمائة، وست وثلاثون) فاتورة، بقيمة إجمالية بلغت ١٠٥٩٩٧٥٨١ جنيها (مائة وخمسة مليون، وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفا، وخمسمائة وواحد وثمانون جنيها)، وتم إدراج هذه الأعمال في مستخلصات شركة المقاولون العرب عن مشروع مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، والتي تم تقديمها لوزارة الإسكان بعد إضافة نسبة الأرباح والمصاريف الإدارية الخاصة بشركة المقاولون العرب، لتصبح قيمتها الإجمالية ١٢٥٧٧٩٢٣٧ جنيها (مائة وخمسة وعشرون مليون، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفا، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيها). وأنه قد تم صرف قيمتها من ميزانية وزارة الإسكان، خصما من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية.

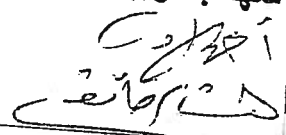
وشهد كذلك بالتحقيقات، أحمد حسين الصادق الأشعل، وكيل حسابات بوزارة المالية، أنه كان عضوا في لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وقرر بمضمون ما شهد به رئيس لجنة الفحص على التفصيل المذكور سلفا.

وقرر عماد عصام الدين على ريان بشهادة بالتحقيقات، أنه يعمل مراقب حسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، وكان عضوا في لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وردد أيضا مضمون ما شهد به رئيس لجنة الفحص على التفصيل سالف البيان.

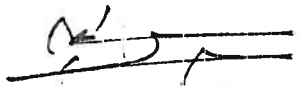
وأفاد ياسر عبد السلام محمد عباس بشهادته بالتحقيقات، أنه رئيس شعبة بالجهاز المركزي للمحاسبات، وكان عضوا في لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وردد كذلك مضمون ما شهد به رئيس لجنة الفحص على التفصيل المذكور سلفا.

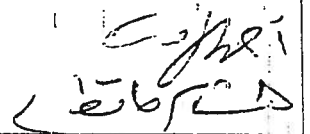
وشهد بذات التحقيقات، محمد محمد حسين عتابي، الأستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس، أنه كان عضوا في لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وقرر أيضا بمضمون ما شهد به رئيس لجنة الفحص على التفصيل المذكور سلفا.





كما شهد أيضا بالتحقيقات معتصم محمد فتحى، عضو هيئة الرقابة الإدارية، أن تحرياته السرية قد أسفرت عن أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، قام المتهم الأول باستغلال نفوذه، وسلطاته الوظيفية، فى الإستيلاء لنفسه، والتسهيل لنجليه المتهمين الثانى والثالث، الإستيلاء بغير حق على المال العام، المدرج بميزانية وزارة الإسكان لحساب مراكز الاتصالات برئاسة الجمهورية. وذلك بأن أصدر المتهم الأول بصفته أوامره إلى مرفوسيه بتنفيذ تعليماته، وطلبات جميع أفراد أسرته، بإجراء أعمال إنشائية، وديكورات، وتوريدات مختلفة للمقرات الخاصة بهم، وسداد قيمتها من الميزانية سالفة الذكر، ونفاذا لذلك قام الشاهدان الأول والثانى وغيرهما، بتكليف مقاولين من الباطن - قدم كشفا باسمائهم - بتنفيذ كل منهم لبعض الأعمال والتوريدات سالفة البيان فى مقر إقامة المتهم الأول وأفراد أسرته، بفيللا بشارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة. ومقر آخر لإقامتهم بمنطقة الجولف بشرم الشيخ. ومزرعة النصر بجمعية أحمد عرابى، وشقة سكنية بشارع نهرو بمصر الجديدة. وفيلتين بمارينا بالساحل الشمالى. وشقة على طابقين بأبراج عثمان بشارع السعادة بمصر الجديدة. وأرض بمنطقة النهضة بشرم الشيخ. وفيللا بأرض الجولف بالتجمع الخامس بالقاهرة. ومقبرة خاصة بالعائلة. وأضاف بأن هذه الأعمال والتوريدات كان تتم بطلب من المتهمين الثلاثة وباقى أفراد الأسرة، وأنهم كانوا يكلفون بها الشاهدين الأول والثانى، اللذان يقوموا بتنفيذها عن طريق مقاولين من الباطن، وحتى تصرف لهم مستحقاتهم، وتحت ستار المحافظة على أمن وسرية الرئاسة، كانوا يقدموا عنها ثواتيرا يثبتوا بها خلافا للحقيقة، أنها نفذت فى مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، وتقدم هذه الفواتير للشاهدين الأول والثانى لاعتمادها، والتوقيع عليها، وإرسالها للشاهد الثالث لمراجعتها حسابيا، وإعداد المستخلصات الخاصة بها، وبباقى الأعمال التى تنفذها شركة المقاولون العرب تنفيذا ذاتيا، ويقدموها إلى وزارة الإسكان، فتقوم الجهة الأخيرة بصرف قيمتها إلى شركة المقاولون العرب، التى تقوم بدورها بصرفها إلى مقاولى الباطن الذين قاموا بالتنفيذ. وأن المتهمين الثلاثة، كانوا على علم، بأن قيمة هذه الأعمال، والتوريدات، يتم خصمها من مخصصات مراكز اتصالات الرئاسة المدرجة بميزانية وزارة الإسكان، وليس من ماله الخاص.

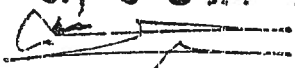


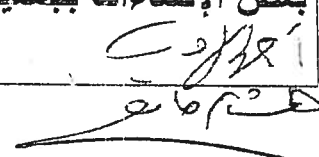


وقد أورى تقرير لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، أن عدد فواتير مقاولي الباطن عن الأعمال التي تم تنفيذها بالمقرات الخاصة بالمتهمين الثلاثة وأفراد أسرهم، والتي تيسر للجنة الاطلاع عليها هو ١٣٣٦ فاتورة (ألف، وثلاثمائة، وست وثلاثون) بقيمة إجمالية بلغت ١٠٥٩٩٧٥٨١ جنيها (مائة وخمسة مليوناً، وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفاً، وخمسمائة وواحد وثمانون جنيهاً)، وذلك عن الفترة من العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١١/٢٠١٠، وتم إدراج هذه الأعمال في مستخلصات شركة المقاولون العرب التي تقدم إلى وزارة الإسكان بعد إضافة نسبة الأرباح والمصاريف الإدارية الخاصة بشركة المقاولون العرب لتصبح قيمتها الإجمالية ١٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ جنيهاً (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون، جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً)، وتم صرف قيمتها من وزارة الإسكان خصماً من موازنة مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية. أما الأعمال الأخرى التي قامت شركة المقاولون العرب بتنفيذها بطريق التنفيذ الذاتي، أي بموظفيها ومعداتهما، فلم تستطع الشركة تحديد ما تم من هذه الأعمال في مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، وما تم منها في الممتلكات الخاصة بالمتهمين على التفصيل الوارد بالتقرير.

وانتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، أنه بالاطلاع على المستندات موضوع الفحص وهي عبارة عن فواتير بيع، صادرة من شركات عديدة، عن سنوات مختلفة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١، موجهة إلى شركة المقاولون العرب للصرف، وثابت عليها توقيعات بطريق الفرمة. وقد ثبت من المضاهاة، أن كل من محيي الدين عبد الحكيم إبراهيم، وعمرو محمود محمد خضر هو المحرر لتوقيعاته المنسوبة إليه والثابتة على المستندات موضوع الفحص، والمذكورة تفصيلاً بالجدول المرفق بالتقرير.

وبتحقيقات النيابة العامة، امتنع المتهم الأول عن الإجابة على جميع الأسئلة والاتهامات الموجهة إليه، بينما أنكر المتهمان الثاني والثالث ما أسند إليهما من اتهامات، إلا أن المتهم الثاني أقر بملكية والده المتهم الأول، لفيلا في مدينة شرم الشيخ، وامتلاكه هو فيلتين في ذات المدينة، وشقة بشارع نهرو، وأخرى بشارع السعادة، وقطعة أرض عليها بعض الإنشاءات بجمعية أحمد عرابي، وقطعة أرض أخرى بمدينة بليس، والمكتبرة الخاصة



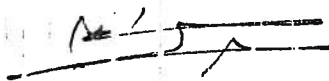


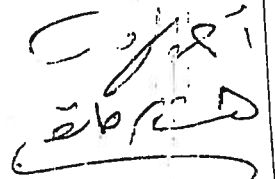
بالعائلة بمدينة نصر، وقطعة أرض فضاء رقم ١٤ بشارع حليم أبو سيف، كما أقر المتهم الثالث بذات التحقيقات، أنه يمتلك الفيلا رقم ١٦١ بمرتفعات القطامية بأرض الجولف، وشقة بشارع السعادة عمارات الميرلاند، وشقة أخرى أسفلها ملك شقيقه المتهم الثاني، ويمتلك هو أيضا الفيلا رقم ٢١٢ بمنطقة أرض الجولف بمدينة شرم الشيخ، وشقة بشارع نهرو بمصر الجديدة في الطابق الحادي عشر، ومزرعة النصر بجمعية أحمد عرابي مساحتها عشرون فدانا مناصفة بينه وبين شقيقه المتهم الثاني، وإلى جوارها خمسة أفدنة خاصة به، ومزرعة بجمعية بين المطارين ببليس مساحتها أربعون فدانا، مملوكة مناصفة بينه وبين شقيقه المتهم المذكور، وخمس فيلات بشرم الشيخ،

ولدى نظر الدعوى بالجلساتقى المحاكمة السابقة، وبجلسة ٢٠١٤/٣/١٩، استمعت المحكمة بهيئة مغايرة إلى أقوال صبحي فرج مصطفى، رئيس لجنة الفحص المشككة من النيابة العامة، والمدير العام بالجهاز المركزى للمحاسبات، فقرر بمضمون ما شهد به بتحقيقات النيابة العامة على التفصيل سالف البيان.

وبذات الجلسة استمعت المحكمة أيضا إلى شهادة شفيق على البنا، بالمعاش، فقرر أنه كان يشغل وظيفة رئيس الشئون الفنية برئاسة الجمهورية، وأنه كان خارج البلاد منذ عام ١٩٩٥ حتى ٢٠١١، وفي الفترة السابقة على ذلك، كان مشرفا فقط على الأعمال التى تتم فى الأماكن المملوكة للمتهمين، ولا شأن له بالمسائل المالية، وأنه لم يوقع على مستخلصات هذه الأعمال.

كما استمعت المحكمة أيضا بالجلسة المذكورة، إلى أقوال عبد الدليف مصطفى محمد حسين، نائب رئيس شركة المقالون العرب، الذى قرر أنه كان مشرفا على أعمال تمت فى مزرعة جمعية أحمد عرابي، وفيلا بشرم الشيخ، وأن جمال وعلاء مبارك ( المتهمين الثانى والثالث) كانا يدفعان تكاليف هذه الأعمال، وأن الشركة التى يعمل لديها تقوم بفحص المستندات الخاصة بهذا الأمر لبيان ما إذا كانت هناك مبالغ أخرى مستحقة عليهما من عدمه. وذلك على النحو الثابت تفصيلا بمحضر الجلسة.



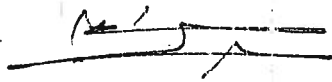


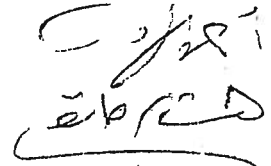
بالعائلة بمدينة نصر، وقطعة أرض فضاء رقم ١٤ بشارع حليم أبو سيف، كما أقر المتهم الثالث بذات التحقيقات، أنه يمتلك الفيلا رقم ١٦١ بمرتفعات القطاوية بأرض الجولف، وشقة بشارع السعادة عمارات الميرلاند، وشقة أخرى أسفلها ملك شقيقه المتهم الثاني، ويمتلك هو أيضا الفيلا رقم ٢١٢ بمنطقة أرض الجولف بمدينة شرم الشيخ، وشقة بشارع نهرو بمصر الجديدة في الطابق الحادي عشر، ومزرعة النصر بجمعية أحمد عرابي مساحتها عشرون فدانا مناصفة بينه وبين شقيقه المتهم الثاني، وإلى جوارها خمسة أفدنة خاصة به، ومزرعة بجمعية بين المطارين ببليس مساحتها أربعون فدانا، مملوكة مناصفة بينه وبين شقيقه المتهم المذكور، وتمس فيلات بشرم الشيخ،

ولدى نظر الدعوى بالجلساتفى المحاكمة السابقة، وبجلسة ٢٠١٤/٣/١٩، استمعت المحكمة بهيئة مغايرة إلى أقوال صبحى فرج مصطفى، رئيس لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، والمدير العام بالجهاز المركزى للمحاسبات، فقرر بمضمون ما شهد به بتحقيقات النيابة العامة على التفصيل سالف البيان.

وبذات الجلسة استمعت المحكمة أيضا إلى شهادة شفيق على البنا، بالمعاش، فقرر أنه كان يشغل وظيفة رئيس الشئون الفنية برئاسة الجمهورية، وأنه كان خارج البلاد منذ عام ١٩٩٥ حتى ٢٠١١، وفي الفترة السابقة على ذلك، كان مشرفا فقط على الأعمال التى تتم فى الأماكن المملوكة للمتهمين، ولا شأن له بالمسائل المالية، وأنه لم يوقع على مستخلصات هذه الأعمال.

كما استمعت المحكمة أيضا بالجلسة المذكورة، إلى أقوال عبد اللطيف مصطفى محمد حسين، نائب رئيس شركة المقالون العرب، الذى قرر أنه كان مشرفا على أعمال تمت فى مزرعة جمعية أحمد عرابي، وفيلا بشرم الشيخ، وأن جمال وعلاء مبارك ( المتهمين الثانى والثالث) كانا يدفعان تكاليف هذه الأعمال، وأن الشركة التى يعمل لديها تقوم بفحص المستندات الخاصة بهذا الأمر لبيان ما إذا كانت هناك مبالغ أخرى مستحقة عليهما من عدمه. وذلك على النحو الثابت تفصيلا بمحضر الجلسة.



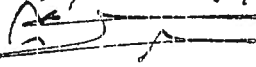


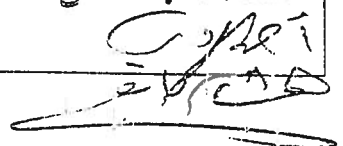


ولدى تداول الدعوى أمام هذه المحكمة، وبجلسة ٢٠١٥/٤/٤، انكر المتهمون ما أسند إلى كل منهم من إتهامات، وقامت المحكمة بفض أحرار الدعوى، والإطلاع عليها، كما أطلعت عليها دفاع المتهمين الحاضر معهم، ولم يبد ثمة طلب أو ملاحظة بشأنها.

وبذات الجلسة استمعت المحكمة إلى شاهد نفي، هو أبو الوفا حسين رشوان موسى، فقرر إنه كان مرافقا للرئيس مبارك من سنة ١٩٨١ حتى نوفمبر ٢٠١٠، وتنقل من حرس خاص إلى مساعد ثم سكرتير خاص، وأن ترتيبه بالسكرتارية الخاصة كان الثاني बाद المرحوم جمال عبدالعزيز الرشيدى، وكانت تحدث أشياء كثيرة بعيدا عن رئيس الجمهورية، بل أنه كان يعترض في بعض الأوقات على إنشاء المباني والأعمال التي كانت تتم في مقر رئاسة الجمهورية. ولم يسمع في يوم من الأيام أن الرئيس الأسبق مبارك، يصدر تعليمات بإجراء إنشاءات أو أعمال في أماكن خاصة به، أو أحد أفراد أسرته على نفقة الدولة، كما لم يسمع من المرحوم جمال عبدالعزيز رئيس السكرتارية الخاصة، أنه تلقى تعليمات من هذا القبيل من الرئيس الأسبق، وكانت تعليماته تصدر لهما، إما وجها لوجه أو تليفونيا. وأما عن الأعمال الإنشائية التي تتولاها الأجهزة الأمنية، وطبيبتها، والجهة التي تتولي إقامتها، والميزانية التي يتم الخصم منها صرفا على تلك المنشآت، فإنها تكون مثبتة في محاضر سرية بناء على خطة تأمين كل جهة من الجهات الأمنية، وأنه لا يعرف دائرة الإنفاق ومن أي ميزانية يتم صرفها. ولا يعرف أيضا أي ممتلكات خاصة للرئيس الأسبق وأفراد أسرته سوى خمس فيلات في شرم الشيخ. ولابنه علاء مقر إقامة في القطامية. وترافعت النيابة العامة شفاهة بالجلسة. وطلبت أجلا لاستكمال مرافعتها.

وبجلسة ٢٠١٥/٤/٢٩، استكملت النيابة العامة مرافعتها الشفوية، وقدمت مرافعة مكتوبة، طلبت في ختامها توقيع أقصى العقوبة على المتهمين، وحضر ممثل هيئة قضايا الدولة، وطلب الحكم بالتعويض المؤقت الذي طلبه في المحاكمة السابقة، والدفاع الحاضر مع المتهمين، شرح ظروف الدعوى وملابساتها من خلال الأوراق، ودفع ببطان أعمال لجنة الفحص، وتقريرها، وشهادة رئيسها وأعضائها بالتحقيقات، وشهادة رئيسها أمام المحكمة السابقة، لعدم دعوة المتهمين للحضور عند مباشرتها لمهمتها، وكذلك لعدم توقيع أعضاء اللجنة على محاضر أعمالها، وبطان شهادة شهود الإثبات الثلاثة، الأول بتحقيقات





نيابة أمن الدولة العليا لكونها وليدة إكراه وتهديد بالإيذاء، وكذا بطلان شهادة مقاولي الباطن بتحقيقات نيابة أمن الدولة، بشأن صرفهم لمستحققاتهم والتي جاءت تحت تأثير إكراه، ومخالفة للحقيقة التي ذكروها فيما بعد بتحقيقات نيابة الأموال العامة، وهي عدم قبضهم لمستحققاتهم، وأشار في دفاعه، إلى كيدية الاتهام وتلفيقه، وأن النزاع في حقيقته نزاع مدني بين شركة المقاولون العرب والمتهمين الثاني والثالث، وقد تم تسويته فيما بينهما، فضلا عن خلو الأوراق من ثمة دليل على ارتكاب المتهمين لما أسند إلى كل منهم من اتهامات، وقدم مذكرة أحال فيها إلى مذكرته وحواظف مستنداته المقدمة في المحاكمة السابقة، وجعل منها جزء لا يتجزأ من طلباته. والتي اشتملت - بالإضافة إلى الدفوع السابقة - على الدفع ببطلان جميع التحقيقات والإجراءات التي باشرها أعضاء النيابة العامة المنتدبين من السيد المستشار طلعت عبد الله للتحقيق والتصرف، وبطلان أمر الإحالة المؤرخ ٢٧/٦/٢٠١٣، وبالتالي انعدام اتصال المحكمة بالدعوى، وبطلان تشكيل لجنة الفحص التي شكلتها النيابة العامة من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم من أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، لبطلان نديهم وذلك لعدم إخطار رئيس الجهاز المذكور، عملا بالمادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هذا الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨، والبند رقم ٥١٣ من تعميمات النيابة العامة، وأن ما تضمنته الفواتير والمستخلصات هو من قبيل الصورية التي لا تعد تزويرا، وبالتالي فلا عقاب عليه، وفي النهاية، قدم حافظة مستندات على النحو المبين بصدرها، وطلب القضاء ببراءة المتهمين مما أسند إلى كل منهم.

وحيث إنه عما أثاره الدفاع، بشأن بطلان جميع التحقيقات والإجراءات التي باشرها أعضاء النيابة العامة المنتدبين من السيد المستشار طلعت عبد الله للتحقيق والتصرف، وبطلان أمر الإحالة المؤرخ ٢٧/٦/٢٠١٣، وبالتالي انعدام اتصال المحكمة بالدعوى. فإن هذا الدفع مردود، ذلك أنه من المستقر عليه فقها وقضاء، أن كل شخص يشغل وظيفة دون توافر الصفة اللازمة له، إما لتعيينه تعيينا معيبا مما ترتب عليه بطلان قرار تعيينه، أو لعدم وجود هذا القرار في الأصل، أو اعتباره كأن لم يكن، يسمى الموظف الفعلي أو الواقعي. ومن الضروري إضفاء الشرعية على جميع التصرفات الصادرة منه خلال الفترة من صدور قرار تعيينه، وحتى صدور حكم قضائي نهائي وبات بإلغاء هذا القرار أو اعتباره كأن لم يكن.

وذلك استنادا إلى الظاهر، وحرصا على استمرار سير المرفق العام، لتحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة وحقوق الأفراد حسنى النية.

وحيث إنه بانزال القواعد السابقة على الدفع سالف البيان، فإنه حرصا على تسيير العمل بمرفق النيابة العامة، واستقرارا لحقوق المواطنين حسنى النية، يلزم أعمال مبدأ تعيينه حتى صدور الحكم النهائي والبات، بإعلان قرار تعيينه، واعتباره كأن لم يكن، وهذا الإعلان لا يسرى إلا من تاريخ صدور هذا الحكم وصيرورته باتا، أى أنه لا يسرى على الفترة السابقة لصدوره. ومن ثم ترى المحكمة، أن جميع التحقيقات والإجراءات التى تمت فى الدعوى بما فيها اتصال المحكمة بها بموجب أمر الإحالة المؤرخ ٢٠١٣/٦/٢٧، قد صدرت جميعها من مختص وظيفيا بإصدارها، وأنها تتفق وصحيح لقانون، مما يصبح معه هذا الدفع، دونما سند يؤيده من القانون، فتلقت عنه المحكمة.

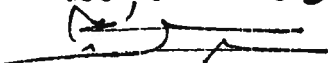
وحيث إنه عن الدفع بإعلان تشكيل لجنة الفحص التى شكلتها النيابة العامة من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم من أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات، بإعلان نديهم عملا بالمادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هذا الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨، فإن هذا الدفع ظاهر الفساد، ذلك أن الاستعانة فى أعمال الخبرة بأحد أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات دون مخاطبة رئيس الجهاز المذكور تطبيقا لللائحة التنفيذية، أو عملا بالبند رقم ٥١٣ من تعليمات النيابة العامة، هو من قبيل التعليمات الإدارية التنظيمية، التى لم يرتب القانون على مخالفتها الإعلان. بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الثابت بالأوراق أن النيابة العامة قامت بمخاطبة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، ووافق على ترشيح ثلاثة من موظفيه كأعضاء للجنة الفحص لمباشرة المأمورية التى أسندتها اليهم النيابة العامة، وبعده صدر قرار السيد المستشار المحامى العام لنيابة أمن الدولة فى ٢٠١٣/٥/١٦، بتشكيل هذه اللجنة. ومن ثم ترى المحكمة أن تشكيل لجنة الفحص، ومباشرتها للمهمة المسندة إليها، قد تمت جميعها بإجراءات صحيحة قانونا. مما يكون معه هذا الدفع، وقد قام على غير ركيزة قانونية صحيحة، فترفضه المحكمة.

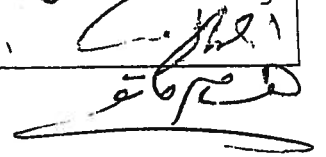
أحمد  
شحاتة

وحيث إنه عما ذكره اندفاع، بشأن عدم دعوة المتهمين الحضور أمام لجنة الفحص عند مباشرتها لمهمتها، وعدم توقيع أعضاء اللجنة على محاضر أعمالها مما يترتب عليه بطلان أعمال اللجنة، وبطلان تقريرهم، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد على ما انتهت إليه من نتائج. فإنه من المقرر بالمادة ٣/٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية، أن المشرع لم يستلزم ضرورة حضور المتهمين أثناء تأدية الخبير لمأموريته، بل أجاز له أن يؤدي مأموريته بغير حضورهم. وبالتالي فلا يترتب البطلان على عدم حضور أي من المتهمين الثلاثة أمام لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، أو عدم دعوتهم للحضور أصلاً. خاصة وأن النيابة العامة لم تستلزم في قرار الندب ضرورة حضور المتهمين. بالإضافة إلى ما سلف فإن عدم توقيع أعضاء لجنة الفحص على محاضر أعمالها هي مسألة تنظيمية، لا يترتب عليها البطلان، خاصة وأن الثابت من مطالعة التقرير، أن أعضاء اللجنة الخمسة، قد قام كل منهم بالتوقيع على خلاصة التقرير النهائي. كما أن الثابت بأقوال رئيس لجنة الفحص وأعضائها بالتحقيقات، أن اللجنة كانت تباشر المهمة المسندة إليها بشكل جماعي، ولم يتم إسناد أي عمل لأحد الأعضاء بصفة مستقلة، وهو ما تظنن إليه المحكمة. مما يضحى معه هذا الدفع غير سديد، فتطرحه المحكمة جانباً.

وحيث إنه عما أورده الدفاع، بخصوص سداد المتهمين الثاني والثالث لكامل المبالغ التي انتهت إليها لجنة الفحص مما ينتفى معه الضرر، فإنه من المقرر أن السداد اللاحق لقيمة المال محل جريمة الإضرار العمدى، يعتبر من الظروف التي تعرض بعد وقوع الجريمة، فلا ينفى وقوعها، كما لا يعفى عن عقوبتها، فيسأل الجاني عنها. ولكن من الممكن أن تضعه المحكمة في اعتبارها عند تقدير العقوبة. فضلاً عن ذلك، فإن المتهمين لم يسددوا كامل المبلغ محل هذه الجريمة، فما زالت ذمتهم مشغولة بباقيه، وتدره ٢١١٩٧٠١٨,٥٣ (واحد وعشرون مليوناً، ومائة وسبعة وتسعون ألفاً، وثمانية عشر جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً). على التفصيل الذي سيرد فيما بعد بهذا الحكم مما يصبح معه هذا الدفع قائماً على غير أساس قانوني صحيح، فلا تعول عليه المحكمة وتقضى برفضه.

وحيث إنه عن باقي الدفوع التي ذكرها الدفاع، سواء في مرافعته الشفوية أو مذكراته، بشأن مدنية النزاع بين شركة المقاولون العرب والمتهمين الثاني والثالث، وصورية الفواتير

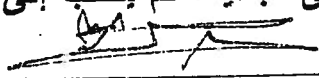




والمستخلصات وأن ما تضمنته لا يعد تزويراً وبالتالي فلا عقاب عليه، وكذا خلو الأوراق من ثمة دليل على ارتكاب المتهمين لما أسند إلى كل منهم. وكيدية الإتهام وتلفيقه، فإنها جميعها من الدفوع الموضوعية، التي لا تستحق رداً خاصاً من المحكمة، ويكفي للرد عليها ما ورد بهذا الحكم من أسباب.

وحيث إن من المقرر، إن جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام، وتسهيل ذلك للغير، المنصوص عليهما بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات، يلزم لتحقيقهما، أن يستولى الموظف العام لنفسه، أو يسهل الاستيلاء لغيره، على مال مملوك للدولة، أو إحدى الجهات المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من ذات القانون، بانتزاعه منها خلسة، أو حيلة، أو عنوة، بنية تملكه وإضاعته على ربه. وتتحقق جريمة تسهيل الاستيلاء، متى قام الموظف العام بنشاط إيجابي أو سلبي، بقصد تسهيل استيلاء الغير على هذا المال. ووفقاً للقواعد العامة، يعتبر الموظف في هذه الحالة، مجرد شريك بالمساعدة للغير الذي استولى على المال العام. وقد يكون هذا الغير فرداً عادياً من أفراد الناس، مما يجعل جريمته سرقة عادية، أو نصب، فيستفيد الموظف باعتباره شريكاً له في الجريمة المذكورة. لذلك تدخل المشرع بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات، للحيلولة دون هذه النتيجة، باعتبار أن الموظف العام هو المسنول عن وقوع الجريمة، ولولا فعله الإجرامي، لما استولى الغير على هذا المال، فاعتبر الموظف فاعلاً أصلياً في جريمة خاصة تسمى تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو ما في حكمها. وبناءً على هذا الوصف الجديد، فإن الغير هو الذي يصبح شريكاً للموظف العام في هذه الجريمة الخاصة، ما لم يكن هذا الغير موظفاً عاماً.

وحيث إنه من المقرر كذلك، أن التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش، في محرر بإحدى الطرق المبينة بالقانون، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً للغير. والتزوير نوعان إما مادي، أو معنوي. وهذا النوع الأخير، هو ما تتغير به الحقيقة في معنى المحرر لا في مادته وشكله. ومن طرقه، جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة. والضرر في تزوير المحررات الرسمية أمر مفترض، لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها، وحجبتها في نظر الجمهور. ولا يشترط في هذا التزوير أن يكون المحرر قد صدر من موظف عمومي في بادئ الأمر، ولكن قد يكون عرفياً في البداية، ثم ينقلب إلى رسمي،



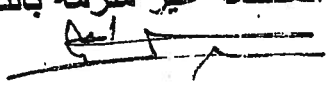
١  
٢٨  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

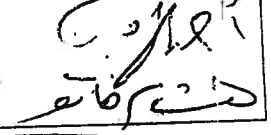
إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته. وقد يتم الاشتراك في التزوير دون مظاهر مادية أو أعمال خارجية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه، ومن ثم يحكى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حدوثه من ظروف الدعوى وملابساتها، وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع المطروحة عليها.

وحيث إن جريمة الإضرار العمدي بالمال العام، تتحقق إذا ما توافر أركان ثلاثة، أولها: صفة الجاني، وهو أن يكون موظفا عاما بالمعنى الوارد بالمادة ١١٩ مكررا عقوبات. والثاني: الإضرار بالأموال أو المصالح المعهود بها إلى الموظف. والثالث: النقص الجنائي، وهو علم الجاني واتجاه إرادته إلى الإضرار بالمال أو المصلحة العامة. ويشترط في الضرر كركن لازم وضروري لقيام هذه الجريمة، أن يكون حالا، ومؤكدا، أي أن يكون حقيقيا، وثابتا على وجه اليقين.

وحيث إنه من المستقر عليه، أنه يعد فاعلا للجريمة، من لم يأت إلا بعمل تحضيرى، ولكنه قام عن طريقه بدور رئيسى فى الجريمة وفقا لخطتها، وكيفية توزيع الأدوار بين الجناة. وأهمية دور الجاني هي القرينة على توافر صفة الفاعل لديه. وغنى عن البيان، أن من يسخر غيره لارتكاب الجريمة، مستغلا حسن نيته، أو سلطته عليه، إنما يقوم بالدور الرئيسى فيها. وإذا توافر لدى أحد المساهمين فى الجريمة مانع من العقاب، استفاد منه وحده دون سواه.

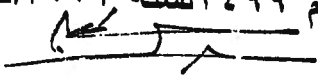
وحيث إنه من المقرر أيضا، أن تقدير آراء الخبراء، وأقوال الشهود، والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتلك التقارير والأقوال، شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة المطروحة فى الدعوى، فلها تجزئتها، والأخذ منها بما تطمئن إليه، وإطراح ما عداه، دون معقب لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل. فضلا عن ذلك، فإن الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية، فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية، ما دام يصح فى العقل، أن يكون غير متفق مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقى الأدلة المطروحة فى الدعوى. بالإضافة إلى ما تقدم، فإنه من المقرر فى أصول الاستدلال، أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث

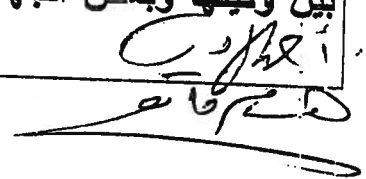




في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وأن إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا إطراحها لها، إطمئنانا إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها. وتشير المحكمة بادئ ذي بدء، إلى أنه بشأن ملكية مقر إقامة المتهم الأول بصفته، وباقي أفراد أسرته، في الفيلا الكائنة بالعقارين رقمي ١٣، ١٥ شارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة، فإن الثابت بعقد البيع النهائي المسجل برقم ٢٤٩٩ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١ توثيق مصر الجديدة، بيع العقارين المذكورين من شركة فالى للإستثمار العقارى إلى السيدة سوزان صالح مصطفى بثمان قدره ٤٣٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين، وثلاثمائة ألف جنيها). وقد ورد في البند الثالث من العقد المذكور، أن المشتريه قامت بسداد كامل المبلغ وقت التوقيع على هذا العقد، ويعتبر توقيع البائع على العقد بمثابة مخالصة نهائية باستلام كامل الثمن. وتم التصديق على توقيعى البائع والمشتريه بموجب محضر تصديق رقم ٣٤٦٤/ج لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٢. وقد أرفق بالأوراق أيضا، عقد بيع نهائى بدون تاريخ، مصدق عليه بموجب محضر التصديق رقم ١٥٢٢ د لسنة ٢٠١١ فى يوم الخميس، الموافق ١٩ من شهر مايو سنة الفان واحد عشر، متضمنا بيع ذات العقارين المذكورين سلفا، من سوزان صالح مصطفى ثابت، إلى المخبرات العامة، بنفس الثمن الموضح بالعقد المشهر السابق، ومصدق على توقيع ابراهيم مدحت مصطفى أمين، بصفته رئيس مجلس إدارة شركة فالى للإستثمار العقارى، ووكيلا عن المالكة سوزان صالح مصطفى ثابت، بموجب التوكيل الخاص رقم ١٨٨٨ احرف لسنة ٢٠١١ توثيق الطور. كما أرفق بالأوراق صورة من هذا التوكيل المصدق عليه بمحضر تصديق بتاريخ ١٦ مايو عام ٢٠١١ مكتب توثيق الطور.

وحيث إن المحكمة تظمن إلى عقدى البيع والتوكيل المذكورين سلفا، ومن ثم تأخذ بمضمونهم، وتعتمد عليهم فى حكمها، وبالتالي يكون قد وقر فى وجدانها على وجه القطع واليقين، أن العقارين الكائنين فى ١٣، ١٥ شارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة، خلال فترة الفحص، من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، كانا مملوكين ملكية خاصة لسوزان صالح مصطفى ثابت (زوجة المتهم الأول). ومن ثم تلقت المحكمة فى هذا الخصوص عن الإقرار (ورقة الضد) الصادر منها بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧، والمكاتبات المتبادلة بين وكيلا وبعض الجهات بشأن صورىة العقد المشهر برقم ٢٤٩٩ لسنة ٢٠٠٢ الموضح





بعاليه، لعدم اطمئنان المحكمة إليها جميعها، رغم ورود بعضها في محررات رسمية، وبأقيها في أخرى عرفية.

وحيث إنه عن ملكية باقى العقارات التى تمت بها الأعمال والتوريدات التى ذكرها الشاهدين الأول والثانى ومقاولى الباطن فى أقوالهم سالفه البيان، فإن الثابت بإقرار المتهم الثانى بالتحقيقات، بملكية والده المتهم الأول، لفيللا فى مدينة شرم الشيخ، وامتلاكه هو فيلتين فى ذات المدينة، وشقة بشارع نهرو، وأخرى بشارع السعادة، وقطعة أرض عليها بعض الإنشاءات بجمعية أحمد عرابى، وقطعة أرض أخرى بمدينة بلبيس، والمقبرة الخاصة بالنعائلة بمدينة نصر، وقطعة أرض فضاء رقم ١٤ بشارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة، كما أن الثابت أيضا، بإقرار المتهم الثالث بذات التحقيقات، أنه يمتلك الفيلا رقم ١٦١ بمرتفعات القضاية بأرض الجولف، وشقة بشارع السعادة عمارات الميرلاند، وشقة أخرى أسفلها ملك شقيقه المتهم الثانى، ويمتلك هو أيضا الفيلا رقم ٢١٢ بمنطقة أرض الجولف بمدينة شرم الشيخ، وشقة بشارع نهرو بمصر الجديدة فى الطابق الحادى عشر، ومزرعة النصر بجمعية أحمد عرابى مساحتها عشرون فدانا مناصفة بينه وبين شقيقه المتهم الثانى، وإلى جوارها خمسة أفدنه خاصة به، ومزرعة بجمعية بين المطارين ببلبيس، مساحتها أربعون فدانا، مملوكة مناصفة بينه وبين شقيقه المذكور، وخمس فيلات بشرم الشيخ،

وحيث إن المحكمة تظمن إلى إقرارات المتهمين الأول والثانى سالفه الذكر، فتأخذ بها. ويساندها فى ذلك، أن هذه الإقرارات قد جاءت متفقة مع ظروف الدعوى، وملابساتها، وأدلتها المطروحة، فضلا عن خلو الأوراق مما يناقضها أو يدحضها. وبالتالي، تكون ملكية المتهمين الثلاثة، للعقارات التى تمت بها جميع الأعمال والتوريدات المشار إليها بأقوال الشاهدين الأول والثانى، ومقاولى الباطن آتفة البيان، ليست محل شك، بل ثابتة على وجه الجزم واليقين، وهو ما تعتمد عليه المحكمة فى حكمها.

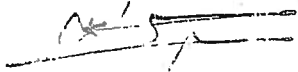
وحيث إنه عما أورده الدفاع بشأن بطلان شهادة شهود الإثبات الثلاثة الأول بتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا. ولكونها وليدة إكراه وتهديد بالايذاء. فإن الثابت بالتحقيقات، أن شهود الإثبات، الأول عمرو محمود محمد خضر (الشاهدين) والثانى محيى الدين عبد الحكيم إبراهيم فرهود، والثالث عبد الحكيم منصور أحمد منصور، كان يحضر مع كل منهم

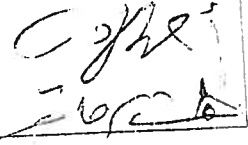


بالتحقيقات محام، ولم يبد ثمة أدفع أو دفاع بشأن وقوع أى إكراه أو تهديد على المذكورين عند سماع أقوالهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد خلت أوراق الدعوى من وقوع ثمة إكراه من أى نوع، أو تهديد على شهود الإثبات المذكورين فى أى مرحلة من مراحل التحقيق، ومن ثم تظمن المحكمة إلى أن شهود الإثبات الثلاثة المذكورين، كانوا يدلون بشهادتهم عن وقائع الدعوى بكامل حريتهم واختيارهم دون أى إكراه أو تهديد.

وحيث إنه عما أثاره الدفاع، بخصوص بطلان شهادة مقاولى الباطن بتحقيقات نيابة أمن الدولة بشأن صرف مستحقاتهم، والتي جاءت تحت تأثير إكراه، ومخالفة للحقيقة التي ذكروها فيما بعد بتحقيقات نيابة الأموال العامة، فإنه بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين للمحكمة، خلوها من ثمة دليل أو قرينة، على وجود أى إكراه مادي أو معنوي على أى من مقاولى الباطن لدى إدلائه بأقواله بالتحقيقات، وتظمن المحكمة، إلى أن أقوالهم صدرت منهم جميعا بكامل حريتهم واختيارهم دون أى إكراه، بالإضافة إلى ما تقدم فإن ما ذكره بشأن قبض مستحقاتهم من عدمه، هو أمر خارج عن نطاق هذه الدعوى.

وحيث إن الثابت بالتحقيقات بأقوال الشاهدين الأول، عمرو محمود محمد خضر، والثانى، محيى الدين عبد الحكيم إبراهيم فرهود، المهندسين بالسكرتارية الخاصة لرئاسة الجمهورية، التي تظمن إليها المحكمة، أن المتهم الأول بصفته، أصدر تعليماته بتنفيذ أوامره، وتلبية طلبات جميع أفراد أسرته، والأعمال التي يبغون تنفيذها فى المقرات المملوكة لهم، مع خصم قيمتها من الأموال المخصصة لمراكز الاتصالات الرئاسية، وترى المحكمة، أنه لولا هذه التعليمات، لما وقعت الجرائم المسندة إلى المتهم الأول بصفته بالصورة التي تمت بها، وهى جريمتى الاستيلاء بغير حق على المال العام، وتسهيل ذلك لغيره، وكذلك الأمر بالنسبة لجريمة الاضرار العمدى بالمال العام. وتظمن المحكمة فى هذا الخصوص إلى أن المتهم الأول سخر غيره من تابعيه برئاسة الجمهورية، لارتكاب هذه الجرائم، مستغلا حسن نيتهم، وسلطته عليهم، أى أنه قام بدور رئيسى فى ارتكاب جميع الجرائم سبالفة البيان وفقا لخطتها، وكيفية توزيع الأدوار فيها. مما يصبح معه المتهم الأول بصفته، مسؤولا كفاعل أصلي، فى جميع الجرائم المشار بالاوراق، والمسندة إليه بأمر

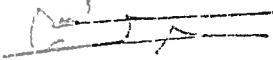


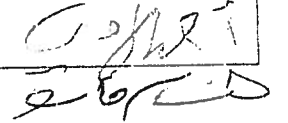


الإحالة، بصرف النظر عن دور باقى المتهمين القانمين بالتنفيذ افعلى، أو توافر مانع من العقاب لديهم.

وحيث إن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى، قد انتهى إلى أنه بالأدليل على المستندات موضوع الفحص وهى عبارة عن فواتير بيع صادرة من شركات عديدة عن سنوات مختلفة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١١ موجهة إلى شركة المقاولون العرب للصرف، وثابت عليها توقيعات بطريق القرمة. وقد ثبت من المضاهاة، أن كل من محيى الدين عبد الحكيم ابراهيم، وعمرو محمود محمد خضر، هو المحرر لتوقيعاته المنسوبة إليه، والثابتة على المستندات موضوع الفحص، والمذكورة تفصيلا بالجدول المرفق بالتقرير. وهو ما تظمن إليه المحكمة، ولا سيما وأن أيا من المذكورين لم ينكر توقيعاته الثابتة على هذه المستندات.

وحيث إن الثابت بأقوال المقاولين من الباطن المشار إليها سلفا. والذين تيسر سماع أقوالهم بالتحقيقات - أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، كان كل منهم، يكلف من الشاهد الأول، عمرو محمود محمد خضر، أو الشاهد الثانى، محيى الدين عبد الحكيم ابراهيم فرهود، بتنفيذ بعض الإنشاءات، والتشطيبات، والتوريدات، وأعمال أخرى متنوعة، فى مقر إقامة المتهم الأول وأفراد أسرته بفيلا بشارع حليم أبو سيف بمصر الجديدة، ومقر آخر لإقامتهم فى خمس فيلات بمنطقة الجولف بشرم الشيخ. ومزرعة النصر بجمعية أحمد عرابى. وشقة سكنية ومخزن بشارع نهرو بمصر الجديدة. وفياتين بمارينا بالساحل الشمالى. وشقة دورين بأبراج عثمان بشارع السعادة بمصر الجديدة. ومكتب المتهم الثانى بمقر الحزب الوطنى بالقاهرة. وأرض بمنطقة النهضة بشرم الشيخ. وفيلا رقم ١٦١ بأرض الجولف بالتجمع الخامس - القاهرة الجديدة - (القطامية). ومكتب بمركز "سىتى ستارز" التجارى بالقاهرة، ومقبرة خاصة بالعائلة. وقام كل منهم بتقديم الفواتير اللازمة التى أثبت بها بحسن نية، وخلافا للحقيقة، تمام التنفيذ بمراكز الانصالات رئاسة الجمهورية، أو أن يغفلوا عمدا إثبات أماكن تنفيذ هذه الأعمال، وقد تم ذلك بناء على طلب الشاهدين الأول والثانى المذكورين، حفاظا على السرية والأمن. وذلك على التفصيل آنف الذكر، كما قام المقاولون من الباطن، بتقديم هذه الفواتير إلى المختصين برئاسة الجمهورية، وبصرف قيمة





ما نفذه من أعمال وتوريدات، من شركة المقاولون العرب وهو ما تظمن إليه المحكمة لاتفاقه مع ظروف وماديات الدعوى، بما يفيد أن هذه الفواتير، وهي في الأصل محررات عرفية، إلا أنها انقلب وتحولت إلى محررات رسمية، بتداخل موظف عمومي فيها في حدود وظيفته، باعتمادها، وذلك بقصد الغش لصرف قيمتها من ميزانية مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، بما يقطع بيان هذه الفواتير والمستندات قد تم تغيير الحقيقة فيها. بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة. وكان ذلك بناء على تعليمات المتهم الأول بصفته، ومن ثم يعتبر الأخير فاعلا أصليا مع آخرين حسنى النية، هم موظفو رئاسة الجمهورية، ووزارة الإسكان، وشركة المقاولون العرب. ومقاولوها من الباطن في جريمة تزوير جميع الفواتير والمستخلصات المشار إليها سلفا رغم عدم وجود توقيع له عليها. كما يعد المتهم الأول بصفته، فاعلا أصليا في جريمة استعمال هذه المحررات المزورة، وذلك بتقديمها من المقاولين من الباطن بحسن نية إلى المختصين، والاحتجاج بصحتها، واعتمادها من المختصين، بناء على تعليمات المتهم الأول، على التفصيل سالف البيان.

وحيث إنه عن جرمي التزوير في محررات رسمية، واستعمالها مع العلم بتزويرها، فإن المحكمة تظمن إلى أنهما قد ارتكبا لستر وإخفاء جرمي الاستيلاء بغير حق على المال العام، وتسهيل ذلك للغير، ومن ثم يتوافر به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعها، وهو ما عناه المشرع، وشدد بشأنه العقاب في الفقرة الثانية من المادة ١١٣ من قانون العقوبات. ومن ثم تلتزم به المحكمة في حكمها.

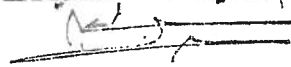
وحيث إنه من المقرر أيضا، أن الإشتراك في الجريمة، يتحقق بإحدى طرق ثلاث وردت في القانون على سبيل الحصر، هي التحريض، والإتفاق، والمساعدة. ويكفي تحقق إحدى هذه الطرق الثلاث لقيام الإشتراك في الجريمة والإتفاق، هو انعقاد إرادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة، ويفترض ذلك عرضا من أحد الأطراف، يقابله قبولا من الطرف الآخر، أي اتفاق نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه، وهذه النية من مخبات الصدور، ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس، وليس لها أمارات ظاهرة. وللمحكمة إذا لم يتم عليها دليل مباشر، أن تستدل عليها بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديها، ما دام استنتاجها سائغا، وله من ظروف الدعوى ما يبرره. والمساعدة، هي تقديم العون أيا ما

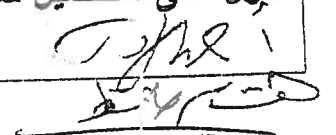
أ. م. م.  
محمد م. م.

كانت صورته إلى الفاعل، فيرتكب الجريمة بناء عليه. ومن صرّده، إعطاء الفاعل طريقاً يوضح له كيفية ارتكابه الجريمة، أو التخلص من الصعوبات التي تعترض تنفيذها، أو كيفية الحصول على ثمراتها.

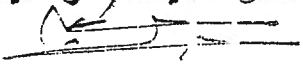
وحيث إن الثابت بتقرير لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، وأقوال رئيسها وأعضائها بالتحقيقات، والمشار إليها سلفاً، أن عدد الفواتير المقدمة من القاولي الباطن عن الأعمال التي تم تنفيذها بالمقرات الخاصة بالمتهمين الثلاثة وأفراد أسرهم والتي تيسر للجنة الاطلاع عليها، هو ١٣٣٦ فاتورة (الف، وثلاثمائة وست وثلاثون) بقيمة إجمالية ١٠٥٩٩٧٥٨١ جنيهاً (مائة وخمسة مليوناً، وتسعمائة وسبعة وتسعون ألفاً، وخمسمائة وواحد وثمانون جنيهاً)، وذلك من العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، وتم إدراج هذه الأعمال في مستخلصات شركة المقاولون العرب التي تقدم إلى وزارة الإسكان بعد إضافة نسبة الأرباح والمصاريف الإدارية الخاصة بشركة المقاولون العرب لتصبح قيمتها الإجمالية ١٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ جنيهاً (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً) وتم صرف قيمتها من وزارة الإسكان، خصماً من موازنة مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية. أما الأعمال الأخرى، التي قامت شركة المقاولون العرب بتنفيذها بطريق التنفيذ الذاتي أي بموظفيها ومعداتها، فلم تستطع الشركة تحديد ما تم من هذه الأعمال في مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية وما تم منها في الممتلكات الخاصة بالمتهمين على التفصيل الوارد بالتقرير. وهو ما تظمن إليه المحكمة، وتجعله عماداً لقضائها.

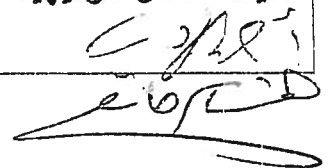
وحيث إن الثابت أيضاً، بأقوال الشاهدين الأول والثاني، عمرو محمود محمد خضر، ومحيي الدين عيد الحكيم إبراهيم فرهود، المهندسين بالسكرتارية الخاصة برئاسة الجمهورية، أن المتهمين الثاني والثالث وباقي أفراد الأسرة، أصدروا لهما تعليماتهم بتنفيذ العديد من الأعمال الإنشائية، والتشطيبات، وتوريد الآلات، والأدوات، والأثاث والمفروشات والبنزروعات، وغيرها من الأعمال الأخرى، في المقرات والعقارات الموضحة بأقوالهم، والتي تبين للمحكمة أنها مملوكة ملكية خاصة للمتهمين الثاني والثالث، وبوالدهم المتهم الأول على التفصيل سالف البيان، وأضاف الشاهدان، أنه قد تم تنفيذ هذه التعليمات بالفعل،





بخصم قيمة الأعمال والتوريدات التي تضمنتها، من الأموال المخصصة لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، وكان ذلك بعلم المتهمين جميعا وموافقتهم، وتنفيذا لأوامر المتهم الأول بصفته وهو ما تظمن إليه المحكمة، يساندها في هذا الأمر، ما قرره بالتحقيقات الشاهد الرابع، المهندس شفيق محمود على البناء، من أنه عمل مسنولا عن الشئون الفنية برئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٩٠ حتى تاريخ انتهاء خدمته في عام ٢٠٠٠، وأن العمل كان يسير على هذا المنوال طوال فترة عمله السابقة على فترة الفحص، فجميع الأعمال والتوريدات التي كان تنفذ في المقرات الخاصة بالمتهمين لم تكن تتم إلا بموافقة مسبقة وأوامر من المتهم الأول وبعلمه، وتنفيذا لتعليمات المتهمين الثاني والثالث وباقي أفراد الأسرة، وكذلك بعلم المتهمين جميعا، بخصم قيمتها من الأموال المخصصة لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية وليس من مالهم الخاص، واتجاه إراتهم إلى هذا الأمر، وقد تأيد ذلك أيضا بما قرره بأقواله بالتحقيقات، معتصم محمد فتحى، عضو هيئة الرقابة الإدارية، وما أسفرت عنه تحرياته على التفصيل سالف البيان، بالإضافة إلى ما قرره بالتحقيقات، الشاهد الثالث، عبد الحكيم مندور. أحمد منصور، المهندس بشركة المقاولون العرب، من أن جميع الفواتير المقدمة من مقاولى الباطن، والموقعة من مسنولى رئاسة الجمهورية، كانت تدرج فى مستخلصات يضاف إلى مستخلصات الشركة التى يعمل لديها، وترسل إلى وزارة الإسكان لطرف قيمتها من الميزانية المخصصة لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية. وتستدل المحكمة بطريقى الاستنتاج والقرائن، أن طلب المتهمين الثانى والثالث من موظفين عموميين تابعين لوالدهما المتهم الأول، تنفيذ أعمال وتوريدات فى ممتلكاتهم الخاصة، وتكرار طلباتهما فى هذا الخصوص طوال سنوات الفحص من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠/٢٠١١، دون أن يكون لهم سلطة أو صفة وظيفية تعطيهم الحق فى ذلك، ينبى عن علمهما بتعليمات والدهما المتهم الأول إلى تابعيه، بتنفيذ هذه الأعمال، وخصم قيمتها من المال العام، واتفاقهما معه على هذا الأمر، وقد ساعدها فى ذلك، باستغلال قرابتهما له، والتعليمات الصادرة منه إلى مرؤوسيه، فطلبا وباقي أفراد الأسرة، من موظفى رئاسة الجمهورية تنفيذ أعمال وتوريدات ضرورية، وأخرى تكميلية، بل تعدوا هذا الأمر بطريقى تنفيذ أعمال ترفيحية على النحو المذكور سلفا. وقد تم بالفعل تنفيذها، وتعديلها بعد.

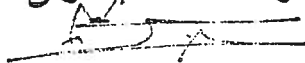


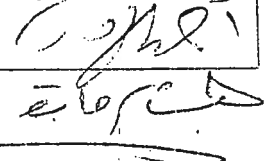


التنفيذ، حتى تتفق مع أهوانهم ورغباتهم، وذلك في المقررات الخاصة المملوكة لهم، وخصم قيمتها من المال العام للدولة وليس من مالهم الخاص. وسترا لذلك، وتحايلا على هذا الأمر، وافقوا على إدراج هذه الأعمال في فواتير تضمنت بيانات مخالفة للحقيقة حتى يمكن للمقاولين القائمين بالتنفيذ من صرف مستحقاتهم المالية، على التفصيل سالف البيان مما يقطع يقينا، بإشتراك المتهمين الثاني والثالث مع المتهم الأول بطريقي الإتفاق والمساعدة، في ارتكاب جميع الجرائم المسندة إليه. مع علمهم واتجاه إرادتهم إلى ارتكابها، على النحو المشار إليه سلفا.

وحيث إن المحكمة بعد أن تناولت الأدلية القولية والفنية التي اطمأنت إليها، واعتمدت عليها في حكمها على النحو سالف البيان، ومن ثم تلتفت عما عداها، ومنها شهادة عبد اللطيف مصطفى محمد حسين، نائب رئيس شركة امقالون العرب في المحاكمة السابقة بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩، وذلك فيما تضمنته من أنه كان مشرفا على أعمال تمت في مزرعة جمعية أحمد غرابي، وفيللا بشرم الشيخ، وأن جمال وعلاء مبارك ( المتهمين الثاني والثالث) كانا يدفعان تكاليف هذه الأعمال، وأن الشركة التي يعمل لديها تقوم بفحص المستندات الخاصة بهذا الأمر، لبيان ما إذا كانت هناك مبالغ أخرى مستحقة لها من عدمه. كما تلتفت أيضا عما قرره أبو الوفا رشوان بشهادته أمام هذه المحكمة بجلسة ٢٠١٥/٤/٤، من انه لم يسمع في يوم من الأيام أن الرئيس الأسبق مبارك، يصدر تعليمات بإجراء إنشاءات أو أعمال في أماكن خاصة به، أو أحد أفراد أسرته على نفقة الدولة، كما لم يسمع من المزحوم جمال عبدالعزيز رئيس السكرتارية الخاصة، أنه تلقى تعليمات من هذا القبيل من الرئيس الأسبق لعدم اطمئنان المحكمة إليها جميعها، وتلتفت كذلك عما تضمنته تحريات أحمد مصطفى أحمد البحيري عضو هيئة الرقابة الإدارية، وما قرره بأقواله بالتحقيقات، لخروج بعضها عن نطاق هذه الدعوى، ولعدم اطمئنان المحكمة إلى باقيها المتعلق بالدعوى المانلة.

وحيث إنه بالترتيب على ما تقدم، فإن الواقعة في نطاق ما استخلصته المحكمة على النحو سالف البيان، ثابتة في حق المتهمين الثلاثة ثبوتا يقينيا، نافيا لإدانتهم، والحكم عليهم. إذ تظمن المحكمة في هذا النطاق، إلى أدلة الثبوت القولية والفنية المقدمة من النيابة العامة، وذلك فيما تضمنته، من أن المتهم الأول بصفته موظفا عاما، استولى لنفسه،





وسهل لنجليه المتهمين الثانى والثالث، الإستيلاء بغير حق، وبنية التملك، على مال مملوك للدولة جملته مبلغ ١٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ اجنيها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً). وسترا لهاتين الجريمتين، قام وآخرون حسنوا النية مستخدمين حيلة بارتكابهم جريمة التزوير فى محررات رسمية، واستعمالها مع العلم بتزويرها. كما أن المتهم الأول بصفته، نضر عمداً بأموال ومصالح جهة عمله (الدولة) بقيمة الأعمال والتوريدات آنفة الذكر، وقد اشترك معه المتهمان الثانى والثالث، بطريقى الإتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجنايات السابقة جميعها. على التفصيل سالف البيان. وهو ما تأخذ به المحكمة، وتعتمد عليه فى قضائها. ولا ينال من ذلك إنكار المتهمين لما أسند إلى كل منهم من اتهامات، باعتباره وسيلتهم فى الدفاع للهروب من جرائمهم، والإقالات من عقوبتها، كما لا ينال منه أيضاً ما أثاره الدفاع سواء فى مرافعته الشفوية، أو مذكراته من دفع، وأوجه دفاع موضوعية، قصد بها التشكيك فى أدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها. كما تلتقت المحكمة أيضاً عن باقى المستندات المقدمة من الدفاع بالتحقيقات وجلسات المحاكمة، لعدم جدواها فى الدعوى المائلة، فضلاً عن عدم الاطمئنان إلى ما تضمنته واشتملت عليه من بيانات.

وحيث إن الثابت بالأوراق، أن نقض الحكم السابق قد حصل بناءً على طلب المتهمين دون النيابة العامة، مما لا يجوز معه أن يضاروا بطعنهم عملاً بنص السادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. وهو ما يلتزم به المحكم، مع المساواة بين الفاعل الأسمى والشريك فى العقوبة.

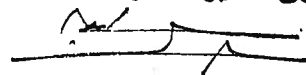
وحيث إنه عن المبلغ المستولى عليه، فإن القدر المتيقن فى حق المتهمين الثلاثة، الذى تظمن إليه المحكمة، هو ما انتهت إليها لجنة الفحص فى تقريرها، وما قرره أعضاؤها فى التحقيقات، من أن جملة هذا المبلغ - بعد إضافة نسبة الأرباح والمصاريف الإدارية لشركة المقاولون العرب هو ١٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ اجنيها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً). ومن ثم تأخذ به المحكمة وتعتمد عليه فى حكمها. بصرف النظر عن المبالغ الأخرى التى لم تتوصل اللجنة إليها على التفصيل الوارد بالتقرير. وكذا المبالغ المستولى عليها خلال الفترة:

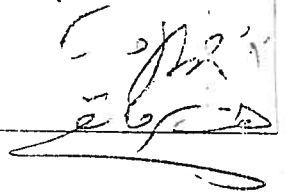
أحمد  
شركة

السابقة على فترة الفحص، والتي أشار إليها في أقواله بالتحقيقات، الشاهد الرابع، المهندس شفيق محمود على البناء، لخروجها عن موضوع هذه الدعوى، وبالتالي عن مهمة لجنة الفحص المشكلة من النيابة العامة، بالإضافة إلى التزام المحكمة، بعدم الإضرار بالمتهمين الذين طعنوا وحدثهم بالنقض على الحكم السابق، مما يتعين معه القضاء بالزام المتهمين الثلاثة متضامنين فيما بينهم، بغرامة مساوية لجملة المبلغ المستولى عليه وقدره ٥٣,٠٣٧,٢٣٧,٧٧٩,٢٥١ جنيهاً (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً).

وحيث إن الثابت بالأوراق، سداد المتهم الثالث لمبلغ قدره ١٠٤٥٨٢٢١٩ جنيهاً (مائة وأربعة مليوناً، وخمسمائة واثنين وثمانون ألفاً، ومائتين وتسعة عشر جنيهاً)، ولما كان من المقرر أن عقوبة الرد المقررة بالمادة ١١٨ عقوبات تدور مع موجبها من بقاء المال المستولى عليه في ذمة المتهم. وأن السداد اللاحق لقيمة المال محل جريمتي الاستيلاء على المال العام بغير حق، أو تسهيل ذلك للغير، لا ينفى وقوع هاتين الجريمتين مكتملتين الأركان، فيسأل المتهمون عنهما بالتضامن فيما بينهم سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء. ويقتصر أثر هذا السداد على المبلغ المتعين رده. فيعفوا من الرد في حدود ما قاموا بسداده. وتلتفت المحكمة في هذا الخصوص عن المستندات المقدمة من الدفاع بجلسة المحاكمة الأخيرة، وخاصة ما تضمنه عقدي الاتفاق المؤرخين ٢٠١٤/٦/١٢، ٢٠١٥/٢/٢٠ بشأن سداد المتهمين الثاني والثالث لجميع مستحقات شركة المقاولون العرب، ومحاسبتهم على الأعمال والتوريدات التي تمت سواء من الشركة المذكورة، أو مقاوليها ومورديها من الباطن في فيلا جمعية أحمد عرابي، وفيلات شرم الشيخ المملوكة للمتهمين المذكورين، وذلك لعدم اطمئنان المحكمة إليهما.

وحيث إنه بالترتيب على ما تقدم، فإن المحكمة تقضى بالزام المتهمين الثلاثة بالتضامن فيما بينهم، برد المبلغ المتبقى في ذمتهم حتى الآن وقدره ١٨,٥٣,١١٩,٧٠٠ جنيهاً فقط (واحد وعشرون مليوناً، ومائة وسبعة وتسعون ألفاً، وثمانية عشر جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً).







وحيث إنه من جماع ما تقدم، يكون قد وقر في وجدان الحكمة على وجه التطلع واليقين أن:-

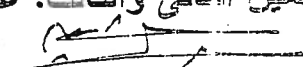
١- محمد حسنى السيد مبارك.

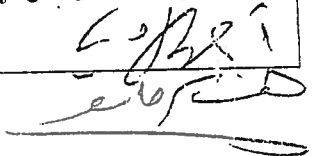
٢- جمال محمد حسنى السيد مبارك.

٣- علاء محمد حسنى السيد مبارك.

لأنهم خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١١ بدائرة قسم مصر الجديدة - محافظة القاهرة  
أولاً- المتهم الأول:- .....

١- بصفته موظفاً عمومياً (رئيس جمهورية مصر العربية سابقاً)، استولى لنفسه، وسهل لأبيه، الاستيلاء بغير حق، وبنيّة التملك، على مال مملوك للدولة بلغ إجماليه ٥٣٠,٥٣٧,٢٣٧,٩٢٣ جنيهاً (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً وثلاثة وخمسون قرشاً). ذلك أنه أصدر أوامره وتعليماته المباشرة وغير المباشرة إلى مرسوميه برئاسة الجمهورية، بتنفيذ أعمال إنشائية، وتنشيطات، وتوريد معدات وأثاث، فى المقرات الخاصة المملوكة له وتنجليه المتهمين الثانى والثالث، مع صرف قيمتها وتكلفتها من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية المدرجة بميزانية وزارة الإسكان. فقام مرسوميه - بحسن نية - بتنفيذ تلك التعليمات، إعتقاداً منهم بمشروعيتها لأسباب معقولة. وقد ارتبطت هاتين الجريمتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة، بجريمتى التزوير فى محررات رسمية، واستعمالها مع العلم بتزويرها. ذلك أنه فى ذات الزمان والمكان سأل فى البيان، وبصفته آفة الذكر، ارتكب وآخرون - حسنوا النية. هم موظفوا رئاسة الجمهورية، ووزارة الإسكان، وشركة المقاولون العرب، ومقاولوها من الباطن - تزويراً فى محررات رسمية هى "فواتير ومستخلصات الأعمال المذكورة سلفاً عن الفترة من العام المالى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ / ٢٠١١" حال تحريرها المختص بوظيفته، وذلك بجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة، بناء على تعليمات المتهم الأول وأوامره، التى اعتقدوا مشروعيتها لأسباب معقولة. بأن ضمنوا الفواتير والمستخلصات سائفة البيان أعمالاً وتوريدات عزوا تنفيذها زوراً وخلفاً للحقيقة بمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، حال كونها نفذت بالمقرات العقارية المملوكة له وللمتهمين الثانى والثالث، على





النحو السبين. بالتحقيقات. كما استعمل وآخرون حسنوا النية تلك المحررات المزورة فيما زورت من أجله. بأن أصدر تعليماته وأوامره لمروسيه برئاسة الجمهورية. بتقديمها والإحتجاج بصحتها رغم علمه بتزويرها، فقام مروسيه - بحسن نية. بتقديمها إلى المختصين بشركة المقاولون العرب، ووزارة الإسكان محتجين بصحة ما ورد بها من بيانات مزورة، ونم صرف قيمتها من مخصصات مراكز اتصالات رئاسة الجمهورية المدرجة بميزانية وزارة الإسكان، على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- يصفته سالفه الذكر، أضر عمدا بأموال ومصالح جهة عمله، بأن ارتكب الجنايات محل الإتهام السابق. وأضاع عمدا على الدولة مبلغا قدره ١٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ جنيها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتين وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً). قيمة تكلفة الأعمال والتوريدات موضوع التهمة السابقة.

ثانياً المتهمان الثاني والثالث:-

اشتركا مع المتهم الأول، بطريقي الإتفاق والمساعدة، في ارتكاب الجنايتين موضوع التهمتين السابقتين. بأن اتفقا معه على ارتكابها؛ وساعده في ذلك، بأن طلبا من المختصين برئاسة الجمهورية، تنفيذ أعمال إنشائية، وتشطيبات، وتوريدات، في العقارات الخاصة المملوكة لهما ووالدهما المتهم الأول، وتم تنفيذها بالفعل وفق طلباتهما، وخصم قيمتها من المال العام المخصص لمراكز اتصالات رئاسة الجمهورية، وليس من أموالهم الخاصة، على النحو المبين بالتحقيقات.

مما يتعين معه ادانة المتهمين الثلاثة عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون العقوبات، ومعاقبتهم بالموا ٤٠/ثانياً وثالثاً، ٤١، ١/١١٣، ٢، ١١٦ مكرراً/١، ١١٨، ١/١١٩، ١١٩ مكرراً/١ من قانون العقوبات. ومصادرة المحررات المزورة المضبوطة عملاً بالمادة ٣٠ من ذات القانون.

وحيث إن الجرائم التي ارتكبتها المتهمون الثلاثة، بينها ارتياض وثيق غير قابل للتجزئة، وقد ارتكبوها تنفيذاً لنشاط إجرامي واحد، ومن ثم يجب اعتبارها جريمة واحدة، ومعاقبتهم بعقوبة الجريمة الأشد، عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

أحمد  
شحاتة

وحيث إنه عن المصاريف الجنائية، فالمحكمة تلتزم بها المحكوم عليهم عملا بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية؛  
وحيث إنه عن الشق المدني، وطلب ممثل هيئة قضايا الدولة، الحكم بالتعويض المؤقت الذي طلبه في المحاكمة السابقة، فإن الثابت بالأوراق أن المحكمة السابقة قضت بجلسة ٢٠١٤/٥/٢١ بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف. وبالتالي فإنه يصبح غير مطروح على هذه المحكمة هذا الشق من الدعوى. ومن ثم فلا يجوز نظره، أو التصدي له مرة أخرى، وهو ما تقضى به هذه المحكمة.

أفلهذه الأسباب؛

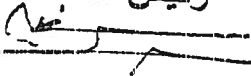
وبعد الاطلاع على المواد سالفه الذكر:-

حكمت المحكمة حضوريا:-

- أولاً: بمعاقة كل من : محمد حسنى السيد مبارك، وجمال محمد حسنى السيد مبارك، وعلاء محمد حسنى السيد مبارك بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات عما أسند إلى كل منهم.  
ثانياً: بتغريم المتهمين الثلاثة متضامين فيما بينهم، مبلغا قدره ٢٥٧٧٩٢٣٧,٥٣ جنيها (مائة وخمسة وعشرون مليوناً، وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً، ومائتان وسبعة وثلاثون جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً).  
ثالثاً: بالزامهم متضامين أيضاً برد مبلغ قدره ٢١١٩٧٠١٨,٥٣ جنيهاً (واحد وعشرون مليوناً، ومائة وسبعة وتسعون ألفاً، وثمانية عشر جنيهاً، وثلاثة وخمسون قرشاً)،  
رابعاً: بمصادرة المحررات المزورة المضبوطة،  
خامساً: بالزام المحكوم عليهم المصاريف الجنائية.  
سادساً: بعدم جواز نظر الشق المدني فى الدعوى، لسابقة إحالته إلى المحكمة المدنية المختصة.

صدر هذا الحكم، وتلى علنا بجلسة اليوم، السبت الموافق ٢٠١٥/٥/٩.

رئيس المحكمة



أمين السر

